مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

الدور الإيراني في اليمن

وانعكاساته على الأمن الإقليمي

محمد حسن القاضي

الدور الإيراني في اليمن
وانعكاساته على الأمن الإقليمي

محمد حسن القاضي

مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
Arabian Gulf Centre for Iranian Studies
www.arabiangcis.org

العنوان بالإنجليزية

The Iranian Role in Yemen and its Implications
on the Regional Security

by: Mohammed Hassan al-Qadi

النـاشـر

مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
Arabian Gulf Centre for Iranian Studies

حقوق النشر والطباعة محفوظة لمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

يُحظَر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة دون إذن كتابيّ من مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

www.arabiangcis.org

المحتويات

مقدّمة 5

الفصل الأول: الدور الإيراني في اليمن: مقاربة منهجية 9

أولًا: مفهوم الدور ومحدّداته.. 11

ثانيًا: مفهوم الأمن الإقليمي... 16

ثالثًا: التدخل الخارجي كعامل مهدّد للأمن والاستقرار.................. 20

الفصل الثاني: أهداف الدور الإيراني في اليمن......................... 25

أولًا: توسيع مجال النفوذ الإيراني..................................... 36

ثانيًا: الإضرار بدول الجوار الإقليمي لليمن............................ 37

ثالثًا: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية.................. 38

رابعًا: تدعيم شرعية النظام الإيراني

عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي 40

الفصل الثالث: أدوات الدور الإيراني في اليمن 43

أولًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة.................................. 45

ثانيًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة 52

الفصل الرابع: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية

من الدور الإيراني في اليمن... 59

أولًا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية........................ 61
ثانيًا: موقف روسيا الاتحادية:.................................... 64
ثالثًا: موقف المملكة العربية السعودية.......................... 66
رابعًا: موقف تركيا 67
الفصل الخامس: حدود الدور الإيراني
في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي........................ 69
أولا: حدود الدور الإيراني في اليمن 71
ثانيًا: انعكاس الدور الإيراني في اليمن على الأمن الإقليمي 77
الفصل السادس: الآفاق المستقبلية للدور الإيراني في اليمن......... 85
أولًا: تنامي الدور الإيراني في اليمن.............................. 87
ثانيًا: ثبات الدور الإيراني في اليمن.............................. 89
ثالثًا: تراجع الدور الإيراني في اليمن............................. 90
خاتمة.. 95

مقـدّمـة

كثيرًا ما أثار الدورُ الإيراني في اليمن الجدلَ حول طبيعته وحجمه وأهدافه، فعلى مدى سنوات طويلة قبل عام 2011م كان هناك عديد من المؤشرات على أن إيران تتدخل في الشأن اليمني الداخلي، سواء عبر دعم الحوثيين في صراعهم مع الحكومة المركزية في صنعاء، أو عبر دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي الساعية لفك الارتباط مع الشمال. وفي حين كان من غير الممكن إنكار الدعم السياسي والإعلامي الإيراني للحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، إلا أن الدعم العسكري والمالي الإيراني لهم كان موضع تشكيك من قِبل البعض، ولم يكن سهل الإثبات دائمًا. لكن هذا الوضع قد شهد تغيُّرًا واضحًا منذ عام 2011م، إذ بدأ هذا الدعم يتخذ طابعًا سافرًا مع تزايد التدخلات الإيرانية في اليمن في ظل الأوضاع الفوضوية التي رافقت أو أعقبت اندلاع الثورة اليمنية ضد نظام علي عبد الله صالح. وهي الأوضاع التي شكّلت مشهدًا سياسيًّا معقّدًا ومضطربًا، أتاح لإيران مجالًا رحبًا لتعزيز دورها، وتوسيع نفوذها على الساحة اليمنية. وفي هذا الإطار تواترت التقارير والأدلة على تصاعد مساعي إيران وأنشطتها لإمداد حلفائها في اليمن، وخصوصًا الحوثيين المتقاربين معها مذهبيًّا وآيديولوجيًّا، بمختلف أشكال الدعم.

---

* محمد حسن القاضي: باحث مصري متخصص في الشؤون الإقليمية والعربية، وحاصل على دكتوراة في الفلسفة في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

وفي إطار تركيز إيران على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، عُدّت اليمن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها أن تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة بعض القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن مستندةً إلى مزيج من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والآيديولوجية، ومتوسلةً العديد من الأساليب والأدوات التي يرتبط بعضها بالقوة الصلبة، بينما يرتبط بعضها الآخر بالقوة الناعمة. وذلك من خلال التركيز على إقامة شراكات مع فاعلين دون الدولة (فاعلين غير رسميين)، ولا سيّما مع جماعة أنصار الله الحوثية، كمحاولة من قِبل إيران لتغيير التوازنات والمعادلات السياسية اليمنية بما يتيح لها تعزيز نفوذها في اليمن، ومِن ثَمّ التأثير على المعادلات السياسية والتوازنات في الجوار الإقليمي، الأمر الذي يثير التساؤل حول انعكاسات الدور الإيراني في اليمن على الأمن الإقليمي.

وتحاول هذه الدراسة استجلاء وتحليل أبعاد الدور الإيراني على الساحة اليمنية وانعكاساته على الأمن الإقليمي، انطلاقًا من أربع فرضيات، هي:

- أن ثمة عَلاقة سلبية بين الدور الإيراني في اليمن والأمن والاستقرار الإقليميين، إذ إنّ هذا الدور يتجاوز القنوات والأساليب المؤسسية الطبيعية المرتبطة بالعَلاقات السياسية الرسمية بين إيران واليمن، ويعتمد بالأساس على التعامل مع فاعلين دون الدولة، من خلال استقطاب بعض الجماعات والفصائل على أسس مذهبية في الغالب، على نحو معزّز للانقسامات، ومخلّ بالتوازنات السياسية، ومقوّض للاستقرار.

- أن الأنشطة الإيرانية التدخلية في اليمن، كما في غيرها من دول الجوار الإقليمي الأخرى، تنطلق بالأساس من هواجس إيران الأمنية، ورغبتها في تحقيق أمنها القومي، عبر اتباع سياسات ذات طابع هجوميّ تهدف إلى تغيير التوازنات

القائمة لصالحها، وذلك في سياق تعاطيها مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، بمعنى سعيها لتعزيز أمنها من خلال الخصم من أمن الدول الأخرى، أو من أمن المنظومة الإقليمية ككل.

- أن الفراغ السياسي الناشئ عن هشاشة الدولة اليمنية أو ضَعف فعاليتها يتيح لإيران فرصًا كبيرة لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها في اليمن، تمامًا مثلما قد يفعل الاستيلاء الكامل على السلطة من قِبل العناصر الموالية لإيران. بمعنى أن إيران تهدف إما إلى تمكين حلفائها في قمة السلطة في اليمن، وإما إلى الدفع بالدولة اليمنية نحو مزيد من الفوضى، التي من شأنها أن تتيح لإيران مجالًا أوسع لدورها وتأثيرها على الساحة اليمنية، كما من شأنها الإضرار بأمن واستقرار الجوار الإقليمي.

- أن الدور الإيراني في اليمن ليس مطلقًا، بل تحده قيود ومعوقات عديدة تقلل من إمكانية توسّعه أو نجاحه في تحقيق كامل أهدافه، ويرتبط بعضها بطبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية، وبعضها بقدرات الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين ودورهم، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة القدرات الإيرانية الذاتية.

في ضوء الفرضيات السابقة، تتناول الدراسة أبعاد الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، من خلال ثمانية محاور: أوّلها: إطار مفاهيميّ يتضمن تعريف مفهوم الدور ومحدّداته، ومفهوم الأمن الإقليمي، مع الإشارة إلى عامل التدخل الخارجي السلبي كعنصر مهدّد للأمن والاستقرار، باعتبار أن الدور الإيراني في اليمن يُعَدّ نمطًا من التدخلات الخارجية السلبية. وثانيها: الإشارة إلى تطوّرات الدور الإيراني في اليمن عبر مراحل زمنية معيّنة، باعتبار أن الخلفية التاريخية لهذا الدور تمثل سياقًا عامًّا له. وثالثها: دوافع الدور الإيراني في اليمن، أو الأهداف العامّة المبتغاة من وراء هذا الدور. ورابعها: أدوات الدور الإيراني في اليمن، والتي تشمل أدوات تتعلق بالقوّة الناعمة، وأدوات تتعلق بالقوّة

الصلبة. وخامسها: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الدور الإيراني في اليمن، وخصوصًا مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والمملكة العربية السعودية، وتركيا. وسادسها: حدود الدور الإيراني في اليمن، أو التحديات والقيود التي تواجه هذا الدور. وسابعها: انعكاسات الدور الإيراني في اليمن على الأمن الإقليمي، ويشمل: انعكاسه على توازن القوى في الإقليم، وانعكاسه على استقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، وانعكاسه على أمن الممرات البحرية الدولية، وانعكاسه على تنامي خطر التنظيمات المتطرفة. وثامنها: الآفاق المستقبلية للدور الإيراني في اليمن، أو السيناريوهات المحتملة لهذا الدور.

محمد حسن القاضي

القاهرة في 22 نوفمبر 2017م

الفصل الأول

الدور الإيراني في اليمن: مقاربة منهجية

الفصل الأول

الدور الإيراني في اليمن: مقاربة منهجية

في سبيل تناول أبعاد الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، ينبغي بدايةً تعريف مفهوم الدور في السياسة الخارجية، وأهم محدّداته، وتعريف مفهوم الأمن الإقليمي، مع الإشارة إلى عامل التدخل الخارجي السلبي كعنصر مهدّد للأمن والاستقرار، باعتبار أن الدور الإيراني في اليمن يندرج في إطار التدخلات الخارجية ذات الآثار السلبية على الأمن والاستقرار.

أولًا: مفهوم الدور ومحدّداته

يُعَدّ مفهوم الدور من المفاهيم المحورية في تحليل السياسات الخارجية، وهو يتأسس على افتراض أن الدول تمارس سلوكيات أو أنشطة ذات طابع إيجابيّ (تعاونية، تنموية، داعمة للأمن والاستقرار)، أو ذات طابع سلبيّ (صراعية، ساعية للهيمنة، مثيرة للنزاعات والتوترات)، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، انطلاقًا من دوافع مصلحية نفعية أو اعتبارات آيديولوجية. وذلك بناءً على حجم إمكانياتها أو قدراتها القومية، ووفقًا لتصوّرات وإدراكات صُنّاع السياسة الخارجية لطبيعة الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها دولهم إقليميًّا ودوليًّا من أجل تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها.

ويُعرَّف الدور باعتباره السلوك السياسي الخارجي العام للحكومات، والذي يشتمل على أنماط المواقف والقرارات والاستجابات والوظائف والالتزامات تجاه الدول الأخرى. كما ينطوي على تصوّرات صانعي السياسات للأنماط العامّة للقرارات والقواعد والتعهدات والأنشطة والتوجّهات التي تناسب دولهم، والوظائف التي ينبغي أن تؤدّيها تلك الدول، على نحو مستمرّ أو على مدى فترة زمنية ممتدة، في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي الفرعي[1].

(1) K. J. Holsti: «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy», International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, September 1970, PP. 246 - 245.

ويُعَدّ مفهوم الدور من المفاهيم الواسعة التي تحمل دلالات عديدة، ويمكن استخدامه بأوجه مختلفة لتفسير أو فهم السلوكيات والسياسات الخارجية للوحدات الدولية. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة محدّدات أساسية لمفهوم الدور، وهي:

1- **تصوّرات الدور:** وهي التي تتعلق بإدراكات وتوقعات صُنّاع القرار لأدوار دولهم، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. هذه التصوّرات هي عبارة عن مجموعة من القواعد المعبرة عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع وتوجهات هذا السلوك، ويمكن اعتبارها بمثابة «خارطة طريق» يعتمد عليها صانعو السياسة الخارجية لتبسيط فهم الواقع السياسي المعقد، ولتسهيل التعامل معه. وترتبط هذه التصوّرات بالنسق العقيدي لصانعي السياسة الخارجية، الذي يُعَدّ إرثًا عميق الجذور من الخبرة والثقافة السياسية. ويمكن التعرف على هذه التصوّرات من خلال الخطابات أو التصريحات الرسمية، التي تشير إلى نيّات الفاعل الدولي أو توجهاته نحو البيئة الخارجية.

2- **أداء الدور:** الذي يشير إلى السلوك الفعلي للسياسة الخارجية من حيث القرارات والإجراءات المتخذة. وهو بمثابة النتائج أو المخرجات الناجمة عن الدور.

3- **توقعات الدور:** التي تشير إلى توقعات ومواقف الفاعلين الدوليين الآخرين، أو المجموعات الدولية الأخرى إزاء الدور الذي قد يقوم به فاعل دوليّ مُعيّن[1].

4- **متطلبات الدور:** التي تسهم في تحديد طبيعة الدور الذي ينبغي على الفاعل الدولي القيام به في حالة محدّدة، كما تفرض قيودًا معيّنة على الخيارات المتعلقة بالدور في موقف معيّن. وتوفر هذه المتطلّبات الوسائل أو الأدوات اللازمة لأداء الدور[2]. وترتبط هذه المتطلبات بحجم الدولة ومكانتها في

(1) Lisbeth Aggestam: «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy«, ARENA Centre for European Studies.

(2) Cameron G. Thies: Role Theory and Foreign Policy, May 2009. http://cutt.us/ollvU

النسقَين الإقليميّ والدوليّ، ومستوى قدراتها الاقتصادية والعسكرية. ويرتبط حجم الدور وفعاليته، في الغالب، بمدى كفاية هذه المتطلبات، أو مدى تناسبها مع هذا الدور.

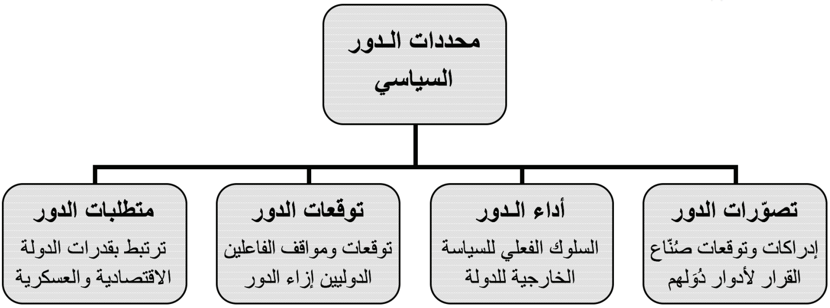

وبناءً على المحدّدات السابقة تتشكل أنماط الأدوار التي تضطلع بها الوحدات الدولية المختلفة، انطلاقًا من تصوّر صانعي السياسات للسلوكيات والأدوار الأكثر جدوى لمصالح تلك الوحدات وأهدافها، والأكثر تناسبًا مع قدراتها أو إمكانياتها. ومن أهمّ هذه الأنماط ما يلي:

أ- معقل الثورة- المحرِّر: إذ تتصوّر بعض الحكومات أن عليها واجب تنظيم أو قيادة أنواع مختلفة من الحركات ذات الطابع الثوري في البيئة الخارجية، وأن من أولويات دولها العمل على «تحرير» الآخرين، أو أن تكون بمثابة «معقل» للحركات الثورية، من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات، فضلًا عن الإلهام الآيديولوجي. وينطوي هذا الدور على أنشطة وأعمال من قبيل تدريب قادة وعناصر حروب العصابات من البلدان الأخرى، وإرسال الإمدادات العسكرية، وغيرها من أشكال الدعم، إلى القوّات الثورية أو التنظيمات المتمردة في الخارج، وإنشاء وتنظيم وقيادة بعض الفصائل السياسية في الدول الأخرى، والاضطلاع ببرامج دعائية آيديولوجية على نطاق واسع، والانخراط في أنشطة تدخلية في شؤون الدول والأنظمة السياسية الأخرى على نحو مكثف.

ب- الداعم للتحرر: يرتكز هذا النمط على تقديم الدعم المعنوي لحركات التحرر. وهو بخلاف نمط معقل الثورة، لا ينطوي على أي التزامات رسمية بتنظيم أو قيادة حركات التحرير أو الحركات الثورية في الخارج، كما لا ينطوي على التزامات بتقديم الدعم المادي لهذه الحركات.

هـ- المقاوم للإمبريالية: في إطار هذا النمط تتصوّر بعض الحكومات أن من واجبها المقاومة والنضال ضد ما تعُدّه الشرّ والتهديد الأخطر المتمثل في الإمبريالية العالمية (ممثلة في الغالب -من وجهة نظر تلك الحكومات- في الولايات المتحدة الأمريكية)، والاستعمار، وأشكال الاستعمار الجديد.

ح- المدافع عن العقيدة: إذ تتصوّر بعض الحكومات أنّ من أهمّ أهدافها والتزاماتها في مجال السياسة الخارجية الدفاع عن أنساق القيم في مواجهة التهديد، وأنه يتوجب عليها الاضطلاع بمسؤولية خاصّة لضمان النقاء الآيديولوجي لمجموعة معيّنة من الدول (أو الجماعات).

ض- القائد الإقليمي: في إطار هذا النمط تتصوّر الدولة لنفسها مجموعة من الواجبات أو المسؤوليات الخاصة ذات الطابع القيادي إزاء دول أخرى في منطقة معيّنة تحدّدها، أو في نظام فرعيّ معيّن.

غ- الحامي الإقليمي: قد ينطوي هذا النمط على مسؤوليات قيادية خاصة على الصعيد الإقليمي، لكنه يرتكز بالأساس على وظيفة توفير الحماية للجوار الإقليمي.

ز- المستقل النشط: يرتكز هذا النمط على اتباع سياسة خارجية مستقلة، والتخلي عن الالتزامات العسكرية أو الآيديولوجية الدائمة، مع تكريس قرارات السياسة الخارجية لخدمة المصالح الوطنية بدلًا من مصالح الآخرين. واتباع سياسة تعاونية نشطة لتعزيز وتوسيع العَلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أكبر عدد ممكن من الدول من مختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى رفض كل أشكال الهيمنة، والسعي لحل القضايا الخلافية بالطرق السلمية.

و- **الوسيط:** إذ تعدّ بعض الحكومات نفسها قادرة على، أو مسؤولة عن، القيام بمهامّ خاصة لتسوية النزاعات بين الدول الأخرى.

ع- **راعي التكامل الإقليمي:** إذ يتصوّر الفاعل الدولي أن عليه التزامات طويلة الأمد بالتعاون مع الدول الأخرى من أجل إقامة مجتمع إقليميّ أكثر تكاملًا[1].

وبخصوص حالة الدور الإيراني في اليمن (شأنه شأن الدور الإيراني في حالات ودول أخرى في المنطقة)، فمن الملاحظ أنه يمثل مزيجًا من ثلاثة أنماط، تخدم في المحصلة النهائية مساعي إيران نحو الهيمنة أو بسط النفوذ على المنطقة، وهي: «معقل الثورة»، و«المقاوم للإمبريالية»، و«المدافع عن العقيدة». فمنذ قيام الثورة في عام 1979م، تتصوّر إيران أنها النموذج الثوري الملهِم لكثير من الحركات السياسية في الجوار الإقليمي، وأنه يتوجب عليها تصدير هذا النموذج إلى الخارج عبر إنشاء وتنظيم وقيادة عديد من الحركات «الثورية» (من وجهة النظر الإيرانية) أو المتمردة في دول الجوار، وأن عليها أن تكون بمثابة «معقل» ونصير لهذه الحركات من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي لها. وفي هذا السياق مارست إيران أنشطة سلبية من قَبيل تدريب قادة وعناصر الميليشيات من البلدان الأخرى، وإرسال الإمدادات العسكرية وغيرها من أشكال الدعم إلى هذه الميليشيات، وإنشاء وتنظيم وقيادة بعض الفصائل السياسية في الدول الأخرى، والاضطلاع ببرامج دعائية آيديولوجية على نطاق واسع من أجل الترويج لتوجّهاتها، والانخراط في أنشطة تدخّلية في شؤون بعض الدول والأنظمة السياسية في الجوار الإقليمي على نحو مكثَّف. كما تقدّم إيران نفسها كنموذج لـ«مقاومة الإمبريالية»، من خلال ادّعائها قيادة ما يسمى بمحور المقاومة في المنطقة، وادعائها خوض صراع ضد الإمبريالية والاستبداد والظلم، رافعةً شعارات برّاقة، كنصرة المستضعفين في الأرض، ومواجهة «قوى الاستكبار» وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تتصوّر إيران نفسها

(1) K. J. Holsti: op. cit., PP. 292 - 260.

«مدافعة عن العقيدة»، إذ تقدم نفسها باعتبارها حاملة للواء الدين وراعية لقيم التشيّع، وحامية للجماعات الشيعية في الجوار الإقليمي، كما تسعى إلى استقطاب القطاعات أو الأقليّات الشيعية في الدول الأخرى وتوحيدها تحت قيادتها، من خلال العمل على استنهاض الروح المذهبية لدى هذه القطاعات، عبر الدعاية الآيديولوجية المكثفة، من أجل دمجها أو توظيفها، بشكل أو بآخر، في المشاريع السياسية الإيرانية الإقليمية.

ثانيا: مفهوم الأمن الإقليمي

يُعَدّ الأمن الإقليمي أحد مستويات الأمن المتعدّدة التي تشمل الأمن الفردي، والأمن القومي، والأمن الدولي. وهو يرتبط بأمن مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيًّا في الغالب، والتي تتوافق إراداتها ومصالحها وأهدافها، وتتشابه التحديات أو المخاطر السياسية والأمنية التي تواجهها.

مستويات الأمن

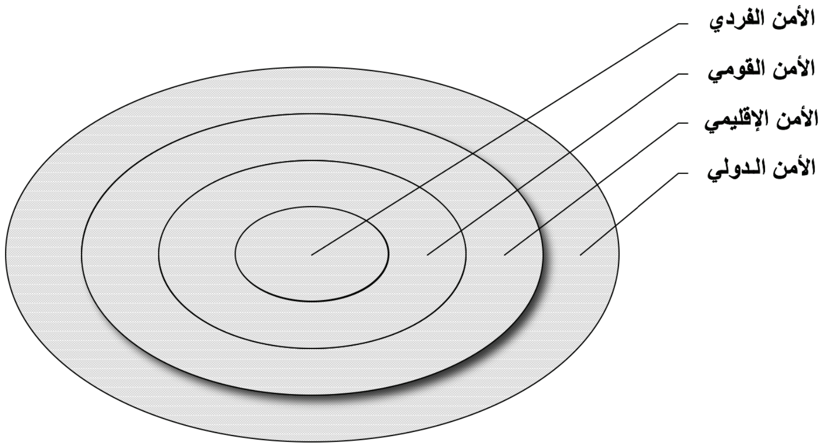

ويشير مفهوم الأمن الإقليمي في أبسط معانيه إلى أمن مجموعة من الدول المرتبط بعضُها ببعض، بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار

النظام الإقليمي الذي يشملها[1].

وينطبق هذا المفهوم على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدائرة الأولى من محيطها الحيوي والتي تشمل اليمن، باعتبار أن هذه الدول تشكل، مجتمعةً، منظومة إقليمية فرعية، إذ ترتبط بروابط تاريخية وثقافية واجتماعية خاصة، فضلًا عن الترابط الجغرافي، وتتسم بتشابه بُناها السياسية، وبتوافق مصالحها الاستراتيجية في الغالب، وتتشابه التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها، على نحو يفرض نوعًا من الاعتماد المتبادل بين هذه الدول في ما يتعلق بشؤونها الأمنية.

وينطوي الأمن الإقليمي على تصوّر عامّ بخصوص حماية المصالح الحيوية الأساسية لدول إقليم معيّن، والمتمثلة في حماية سيادة هذه الدول، والحفاظ على استقلالها واستقرارها السياسي واندماجها الوطني وتماسك نسيجها الاجتماعي، وهو ما يتطلب توافر عنصرين أساسيين: الأول سياسيّ يتعلق بالقدرة على تحجيم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الإقليم من قِبل الأطراف الخارجية، والثاني عسكريّ يتعلق بالقدرة على مواجهة التهديدات المباشرة، وردع الأعمال العدوانية التي قد تتعرض لها دول الإقليم.

ويرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم «المجمع الأمني» (security complex) الذي يشير إلى مجموعة من الوحدات أو الدول التي تترابط شؤونها الأمنية بشكل وثيق، بحيث لا يمكن تحليل المشكلات الأمنية لهذه الوحدات، أو حلّها، على نحو منفصل لبعضها عن بعض[2].

كما يتداخل مفهوم الأمن الإقليمي مع مفهوم «الجماعة الأمنية» (security community) الذي يشير إلى مجموعة من الدول التي حققت درجة كبيرة من

(1) سليمان عبد الله الحربي: «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص 20.

(2) Barry Buzan and Ole Waever: Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge: University Press, 2003), P. 44.

التوافق الجماعي والتكامل في ما يتعلق بالأمن، وبلغت مرحلة متقدمة من الثقة المتبادلة. وفي إطار «الجماعة الأمنية» ثمة متطلبان أساسيان يُفترض توافرهما: **الأول** قدرة الدول على التدخل من خلال التقنيات أو الآليات الدبلوماسية من أجل منع حدوث الصراعات، و**الثاني** امتلاك الدول التي تشكل «الجماعة الأمنية» القدرة على تكوين جبهة مشتركة لمواجهة فاعل خارجيّ أو مجموعة من الفاعلين (سواء من الدول أو من الفاعلين من غير الدول)[1].

وعلاوةً على ذلك، ثمة معيار أساسيّ لتطوير الجماعة الأمنية هو وجود نضج مؤسسيّ كافٍ لتوليد التقنيات الدبلوماسية القادرة على مواجهة المشكلات والأزمات. هذا النضج المؤسسي لا يمكن أن يكون كافيًا دون وجود قدر من التوقعات الإيجابية المتبادلة بين الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تتواءم تصوّراتها بخصوص شؤونها الأمنية، وأن تندمج في نموذج واحد للتفاعل بين تلك الدول. وفي هذا السياق يُعَدّ التصوّر المشترك للدول الأعضاء في الجماعة الأمنية بشأن التهديدات الخارجية أمرًا ضروريًّا[2].

ويُعَدّ «نظام الأمن الإقليمي» بمثابة التعبير المؤسسي أو التنظيمي عن التصوّر المشترك لدول جماعة أمنية معيّنة، أو وحدات إقليم معيّن، بخصوص شؤونها الأمنية، إذ يقوم هذا النظام على توافق مجموعة من الدول، التي تضمها منطقة جغرافية واحدة، وترتبط في ما بينها بروابط تاريخية أو سياسية أو اقتصادية معيّنة، على تشكيل نظام أمنيّ لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، ولمواجهة التهديدات والتدخلات الخارجية، ولحفظ الأمن والاستقرار في نطاقها الإقليمي.

ويُعَدّ تحقيق الاستقرار في نطاق الإقليم الهدف الرئيسي لأي نظام أمنيّ

(1) Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov: «Theoretical - methodological Approaches to the Regional Security», Postmodern Openings, Year2, Vol.7, September, 2011, PP. 24 - 23. http://cutt.us/GkqRe
(2) Ibid., P. 24.

إقليميّ، مما يعني الحفاظ على الأوضاع السياسية والأمنية القائمة في هذا الإقليم، والحيلولة دون حدوث أي تغييرات جذرية في هذه الأوضاع، وتحقيق التوازن في القوى والمصالح، وذلك على أساس التوافق والتعاون الأمني الإقليمي، الذي يتخذ أشكالًا متعدّدة من الترتيبات الأمنية، والتي قد تتسع أو تضيق وفقًا لأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي يتوجب التصدي لها. ومن أهمّ هذه الترتيبات:

1- **الدفاع الجماعي:** وهو شكل من أشكال التعاون الأمني الإقليمي، تسعى الوحدات السياسية من خلاله إلى الحصول على حلفاء لها من بين الدول التي تتوافق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدوّ مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه. مع التركيز على ردع التهديد العسكري المباشر لسيادة أي عضو من أعضاء هذا النظام، وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية.

2- **الأمن المشترك:** يهتمّ هذا النظام، على نحو أساسيّ، بالبعد العسكري للأمن، إذ يتركز اعتماده على القدرات العسكرية الدفاعية المحضة.

3- **الأمن الشامل:** يعتمد هذا النظام على ما هو أوسع من البُعد العسكري للأمن بمفهومه الدفاعي، وإن كان يشكل أحد أهمّ عناصره الأساسية. ويتسع ليضمّ جوانب وأبعادًا اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن.

4- **الأمن التنسيقي:** هو نظام يُلجأ إليه في حال كون السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطية، لا تتضمن تعاونًا واضحًا، ولا صراعًا مكشوفًا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته.

5- **الأمن التعاوني:** هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تؤكد على الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون التعاون في إطار هذا النظام شاملًا وغير مقتصر على القضايا المتعلقة بالبُعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي، والنموّ

السكاني، وندرة الموارد، والتنمية المستدامة، ومشكلات البيئة، وغيرها. أي إنه يشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم[1].

وتندرج الترتيبات الأمنية الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت إطار نمط الدفاع الجماعي، وهو ما يتضح من الأطر المنظمة لهذه الترتيبات، كاتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، التي تهدف إلى تعزيز العمل العسكري المشترك في ما بين دول المجلس، وتطوير إمكانياتها الذاتية الجماعية للدفاع عن أمنها وسيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان، والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات[2].

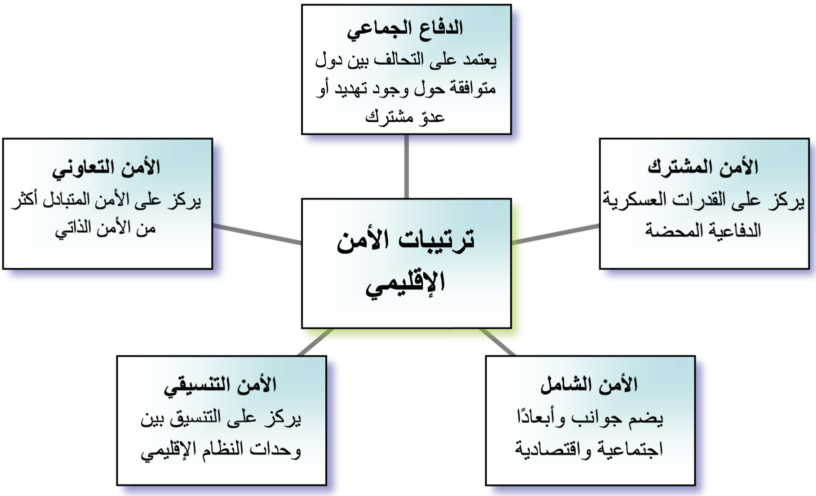

ثالثا: التدخل الخارجي كعامل مهدّد للأمن والاستقرار

تمثل التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية عاملًا محوريًا في الإضرار بالاستقرار وتهديد الأمن الإقليمي، إذ قد تؤدي تلك التأثيرات والتدخلات إلى تقويض الاستقرار السياسي في دولة أو أكثر من دول إقليم معيّن بإثارتها للتوترات

(1) سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق، ص 24-25.
(2) لمزيد من التفاصيل، راجع: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: العمل العسكري المشترك. http://cutt.us/ThkPn

والصراعات الداخلية، على نحو ينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي. إذ غالبًا ما يكون الغرض من التدخلات الخارجية السلبية التأثير في التوازنات السياسية الداخلية على نحو يخدم مصالح الدولة القائمة بالتدخل، أو يعزز نفوذها في الدولة المستهدفة بالتدخل، أو خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم الاستقرار في الدولة المستهدفة بالتدخل على نحو يضرّ بأمن واستقرار دول الجوار الإقليمي.

وقد تتدخل بعض الأطراف الخارجية في النزاعات الداخلية لتزيد من حدّتها، مما يؤدي إلى تصاعد التوتر والعنف، وتهديد الأمن والاستقرار السياسي. وقد يأخذ التدخل صورًا متعدّدة، منها ما هو مباشر عبر دعم بعض الجماعات أو القوى الداخلية المتمردة. وقد يكون التدخل مستترًا، مثلًا عبر استخدام أجهزة المخابرات، واستخدام الدعايات الإعلامية، أو القيام بأعمال تخريبية في الدول المستهدفة، أو اغتيال بعض الشخصيات والقيادات السياسية، وذلك من أجل إسقاط الأنظمة القائمة. كذلك قد يكون التدخل في صورة ضغوط أو قيود تُفرَض على الدول التابعة أو المستقلّة، وذلك بهدف التحكم في سلوك هذه الدول على نحو يخدم مصالح الأطراف الممارسة لتلك الضغوط. وفي أغلب الأحيان تكون هذه الضغوط أو القيود، التي تشكل كيان التدخل ناتجة عن عَلاقات أو تفاعلات اعتيادية بين الدول، لكن هذه العَلاقات يعتريها الخلل نتيجة التفاوت الكبير في القوى بين تلك الدول[1]. بمعنى أن التدخلات الخارجية السلبية تكون ناجمة، في غالب الأحيان، عن عَلاقات سياسية غير متكافئة بين الوحدات الدولية، يكون فيها ميزان القوى مختلًّا بشكل كبير لصالح الدولة القائمة بالتدخل على حساب الدولة المستهدَفة من هذا التدخل، والتي غالبًا ما تتسم بضعف مقوماتها أو اضطراب أوضاعها السياسية نتيجة لأسباب معينة، من أبرزها هشاشة النظام السياسي القائم أو فشله وانعدام فعاليته، وتصاعد حدة الانقسامات والصراعات الداخلية بين النخب والجماعات السياسية المختلفة. وهي الأسباب

(1) عبد الرحمن خليفة: آيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 238-239.

التي تهيئ الظروف المواتية للتدخلات الخارجية السلبية، وهو ما ينطبق على حالة التدخلات الإيرانية، سواء في اليمن أو العراق أو سوريا أو لبنان.

وفي هذا الإطار فإنّ هشاشة الدولة أو فشلها، التي تشير إلى تفاقم الانقسامات والصراعات العنيفة، وعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وضَعف قدرة الدولة على حفظ أمنها الوطني، وانخفاض فعاليتها المؤسسية في توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، وانخفاض شرعية نظامها السياسي[1]، تشكل البيئة الملائمة للتدخلات الخارجية السلبية. فعندما تتحول الانقسامات بين الجماعات والنخب السياسية المختلفة إلى صراعات عنيفة، وتتعطل المؤسسات السياسية وتتضاءل قدرتها على مواجهة الأزمات، تصبح الدولة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية السلبية التي تعمق الانقسامات، وتؤجج الصراعات التي سرعان ما تتحول إلى أزمات حادّة ومعقّدة تتجاوز تأثيراتها النطاق المحلي لتتخذ أبعادًا إقليمية.

ويُعَدّ مثل هذا النوع من التدخلات الخارجية السلبية نقيضًا للتدخلات الإيجابية التي تضطلع بها بعض الأطراف الدولية. مثل التدخلات أو الأدوار التي تمارسها بعض المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، في حل النزاعات، ودعم الأمن والاستقرار السياسي، ولا سيّما في الدول التي مزقتها الصراعات الداخلية العنيفة. وذلك من خلال برامج دعم التنمية والحكم الجيد، وعبر انخراطها في عديد من الأنشطة والتدابير المتعلقة بتحقيق السلام وتسوية الصراعات والمنع الوقائي لها، كالوساطة السياسية، وإعادة بناء الأنظمة السياسية، والإصلاح السياسي والمؤسسي والإداري في الدول الهشة، أو في الدول التي عانت من صراعات داخلية مدمرة[2].

(1) Javier Fabra Mata and Sebastian Ziaja: Users' Guide on Measuring Fragility, (Bonn and Oslo: German Development Institute and United Nations Development Programme – Bureau of Development Policy – Oslo Governance Center, 2009), P. 6.

(2) حول دور الأمم المتحدة في تسوية الصراعات وبناء السلام، راجع:
Massimo Tommasoli (ed.): Democracy, Peace and Security: The Role of the UN, Discussion Paper, (New York and Stockholm: United Nations and International IDEA, November 2010).

كذلك تختلف تلك التدخلات الخارجية السلبية عن التدخلات أو الأدوار التي تقوم بها بعض الأطراف الدولية أو الإقليمية في بعض الدول من أجل فرض الأمن والاستقرار، مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في منطقة البلقان في تسعينيات القرن العشرين في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو من أجل إنهاء الصراعات المسلحة وفرض الأمن والاستقرار في المنطقة، ومثل تدخلات المنظمات والتجمعات الإفريقية لحفظ الأمن والسلم بالقارة الإفريقية، كتدخل الاتحاد الإفريقي، ومجلس السلم والأمن الإفريقي، والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس ECOWAS) من أجل وضع حدّ للنزاعات في عديد من الدول الإفريقية، سواء عبر الوسائل الدبلوماسية والوساطات السياسية، أو عبر استخدام القوّات العسكرية لفرض السلم وتحقيق الاستقرار، على غرار ما قامت به مجموعة المراقبة الخاصة بدول التجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا (إيكوموج ECOMOG) في ليبيريا في تسعينيات القرن الماضي لدعم الحكومة المؤقتة في مواجهة المتمردين، وفرض الأمن والاستقرار[1]، أو مثل تدخّل قوّات درع الجزيرة في البحرين في مارس 2011م بناءً على طلب الحكومة البحرينية، من أجل الحيلولة دون اختلال التوازنات المجتمعية والسياسية الداخلية، والحفاظ على استقرار النظام السياسي القائم، أو تدخّل قوّات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، في اليمن في مارس 2015م، استجابةً لطلب القيادة اليمنية الشرعية، من أجل وضع حدّ لسعي «الحوثيين» وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، لفرض سيطرتهم على كامل الأراضي اليمنية بالقوة المسلحة، واستعادة التوازن بين الجماعات والقوى السياسية اليمنية، والحيلولة دون وقوع كامل اليمن تحت سيطرة جماعة ذات ارتباطات سياسية ومذهبية خارجية ومُعادية

(1) لمزيد من التفاصيل: راجع: محمد إبراهيم الحسن، «دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا»، قراءات إفريقية، 29 أغسطس 2016.
http://cutt.us/rrXxM

لدول الجوار، مما قد يفضي إلى تقويض الأمن والاستقرار الإقليميين بشكل تام.

وإجمالًا، يمكن القول إنّ بقاء التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية في حدّها الأدنى يُعَدّ عاملًا مُهِمًّا للأمن والاستقرار الإقليميين، إذ يرتبط نجاح الدول والمنظومات الإقليمية في الحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي بمدى نجاحها في تعزيز قدرتها على مواجهة التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية أو تحييدها.

الفصل الثاني

أهداف الدور الإيراني في اليمن

الفصل الثاني

أهداف الدور الإيراني في اليمن

لا يمكن إغفال الخلفية التاريخية عند تناول أهداف الدور الإيراني في بعض الدول العربية، ولا سيّما في اليمن، باعتبار أن الخلفية التاريخية تمثل، بشكل أو بآخر، سياقًا عامًّا لدور إيران وأنشطتها في المنطقة. كما أن هذه الخلفية تمارس تأثيرًا ملموسًا على السلوك الإيراني تجاه دول الجوار، إذ كثيرًا ما تتحرك إيران على المستوى الخارجي مستندةً إلى إرثها التاريخي الإمبراطوري الفارسي، الذي مارست خلال بعض مراحله قدرًا من الهيمنة على أجزاء من المنطقة العربية، من بينها اليمن. وفي هذا السياق يندرج كثير من مساعي إيران أو أنشطتها في الجوار الإقليمي في إطار محاولتها استعادة بعض أمجاد ماضيها الإمبراطوري القديم، الذي يبدو أنه لا يزال يشغل حيزًا كبيرًا في تصوّرات المسؤولين الإيرانيين.

فقد دأب بعض القادة والمسؤولين الإيرانيين على التذكير بالتاريخ الإمبراطوري القديم لبلادهم في معرض المفاخرة بامتداد نفوذ إيران إلى بعض المناطق. ومن الأمثلة الدالة في هذا الإطار تصريح الفريق يحيى رحيم صفوي، مستشار مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، بأن حدود بلاده الغربية تصل إلى شاطئ البحر المتوسط، في إشارة إلى النفوذ الإيراني في كل من جنوب لبنان وسوريا. وأن هذه هي «المرة الثالثة التي يبلغ فيها نفوذ إيران سواحل البحر الأبيض المتوسط»، في إشارة إلى حدود الإمبراطوريتين الفارسيتين، الأخمينية في عام 550 قبل الميلاد، والساسانية في عام 226 بعد الميلاد[1].

وبالنسبة إلى الحالة اليمنية، فقد بدأ التواصل بين إيران واليمن منذ فترة موغلة في القِدم، إذ كان اليمن منذ عهد الدولة الحِمْيَرِيَّة موضع تنافس بين دولة الفرس الساسانيين ودولة الروم. وقد حدثت البدايات الأولى للاتصال بين

(1) وليد شقير: «تمدّد الحدود الإيرانية والقوة الناعمة»، جريدة الحياة، 9 مايو 2014. http://cutt.us/rvuBv

اليمن وبلاد فارس من خلال استنجاد الملك اليمني سيف بن ذي يزن بالفرس لطرد الغزاة الأحباش (حلفاء دولة الروم آنذاك) من اليمن في عام 575م. ومنذ هذا التاريخ دخلت بعض المناطق اليمنية، ولا سيّما صنعاء والمناطق المجاورة لها، تحت السيطرة الفارسية حتى ظهور الإسلام ودخول اليمن تحت حكمه[1].

وخلال العصر الحديث، اتسم التواصل بين إيران واليمن بالمحدودية، وذلك حتى قيام الثورة اليمنية ضد نظام الحكم الملكي أو الإمامي (الزيدي) في عام 1962م، إذ بدأ الاهتمام الإيراني يتوجه نحو اليمن، ولكن على نحو ضعيف أو هامشيّ. وفي هذا الإطار قدم شاه إيران بعض الدعم المالي المحدود للقوّات الموالية للنظام الملكي في حربها مع القوّات الجمهورية[2]. وبعد انتهاء الحرب بتغلب الجمهوريين كان من الطبيعي أن تتسم العَلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي سابقًا) وإيران الملكية، بالفتور، مع بقاء التفاعلات والروابط السياسية بين البلدين في حدها الأدنى.

كذلك لم يكن لإيران في عهد الشاه أي دور في جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا)، إذ لم يرتبط الطرفان بعَلاقات إيجابية بسبب التباين الكبير في توجهاتهما السياسية آنذاك، حيث كانت إيران تتبع المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان جنوب اليمن يدور في فلك المعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقًا، فضلًا عن اختلاف موقف البلدين من أحداث ظفار في سلطنة عُمان إبان الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كان النظام السياسي الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن يدعم عناصر الجبهة الشعبية لتحرير ظفار في صراعها المسلح مع الحكومة العُمانية، بينما كان النظام الإيراني الملكي يدعم القوّات الحكومية.

---

(1) «تاريخ اليمن الإسلامي». http://cutt.us/8Q8DK

(2) Mohsen Milani: «Iran's Game in Yemen», Foreign Affairs, April 2015 ,19. http://cutt.us/PEzyE

وعقب قيام الثورة في إيران في عام 1979م، تزايد الاهتمام الإيراني باليمن بشكل لافت، إذ عملت إيران، على المستوى الشعبي، على استقطاب بعض الطلاب اليمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات والحسينيات الإيرانية في طهران ودمشق وبيروت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وذلك في إطار سعيها إلى تصدير نموذجها الثوري إلى دول الجوار، عبر استقطاب النخب والقطاعات الشيعية في تلك الدول. وفي الوقت نفسه لم يكن لإيران عَلاقات إيجابية مع اليمن على المستوى الرسمي، نظرًا للعَلاقات الوثيقة بين النظام الحاكم في شمال اليمن آنذاك ونظام صدام حسين في العراق، وهي العَلاقات التي وصلت إلى مستوى التحالف الاستراتيجي والتنسيق والشراكة في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م)، التي شاركت فيها القوّات اليمنية إلى جانب الجيش العراقي(1).

ومن جانب آخر، أقامت إيران بعد الثورة عَلاقات متميزة مع النظام السياسي ذي التوجهات اليسارية الاشتراكية في الشطر الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا)، نظرًا لالتقاء الثورة الإيرانية مع اليسار في التوجهات والشعارات المعلنة المعادية للغرب، وفي الموقف من الأنظمة السياسية التقليدية في دول الجوار، والرغبة المشتركة في تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي، والخصومة المشتركة مع نظام صدام حسين في العراق(2).

وبعد قيام الوحدة اليمنية في عام 1990م، وفي ظل توتُّر عَلاقات اليمن بدول الخليج نتيجةً لتأييد النظام اليمني للنظام العراقي في أثناء أزمة غزو الكويت، اغتنمت إيران الفرصة وعملت على تقوية عَلاقاتها باليمن، وتوسيع نشاطها على الساحة اليمنية، إذ تنامت الجهود الإيرانية لنشر التشيع في اليمن وفقًا للمذهب الاثنا عشري، بواسطة بعض الكوادر الشيعية العراقية ممن كانوا يقيمون في

(1) نبيل البكيري: «التمدّد الإيراني في اليمن»، جريدة الشرق الأوسط، 9 يوليو 2013. http://cutt.us/GeBML
(2) محمد الغابري: «اليمن وإيران.. حقيقة الأطماع ومستقبل العَلاقات»، اليمني الجديد، 10 فبراير 2015. http://cutt.us/YC93z

اليمن في أثناء الحصار الأمني المفروض على العراق آنذاك. كما تزايدت مساعي إيران لتوثيق عَلاقتها مع القطاعات اليمنية المنتمية إلى المذهب الزيدي، من خلال عديد من الأنشطة، كدعوة بعض ممثلي هذه القطاعات لزيارة إيران، تحت لافتات عديدة كالمشاركة في بعض المؤتمرات، أو الاحتفال بذكرى الثورة الإيرانية والتعرف على تجربتها، وغير ذلك من الفعاليات السياسية والثقافية[1].

وفي الفترة من عام 2004 وحتى 2010م، تصاعد دور إيران في اليمن بشكل ملحوظ، من خلال دعمها للحوثيين في صراعهم المسلح مع الحكومة اليمنية، لكن التطوّر الأبرز في مسار الدور الإيراني في اليمن هو ما حدث مع اندلاع الثورة ضد نظام علي عبد الله صالح في عام 2011م، إذ تعاظم النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية منذ ذلك الحين، وذلك في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجةً لتعثر عملية الانتقال السياسي، وتفاقم الانقسامات الداخلية، وضعف فعالية الحكومة اليمنية، وإخفاقها في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع الحوثيين استنادًا إلى الاعتبارات المذهبية والآيديولوجية، وكثفت دعمها لهم سياسيًّا وإعلاميًّا وماليًّا وعسكريًّا. كذلك أقامت إيران عَلاقات مع عدد من الشخصيات السياسية في جنوب اليمن، كرئيس الشطر الجنوبي سابقًا علي سالم البيض، كما عملت على دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي بالمال والإعلام والسلاح والتدريب، سواء في إيران أو لبنان، وغيرها من مناطق النفوذ الإيراني كالعراق وسوريا[2]. وذلك قبل أن تبتعد أجنحة الحراك الجنوبي عن إيران بالتزامن مع بروز الحوثيين كقوة مهيمنة مدعومة إيرانيًّا، واستيلائهم على السلطة بالقوة المسلحة في شمال اليمن، ومحاولتهم مدّ سيطرتهم إلى المناطق الجنوبية.

وفي مطلع عام 2015م، وعقب أشهر قليلة من استيلاء الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح على مقاليد السلطة في العاصمة صنعاء،

(1) نبيل البكيري: مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

سعت إيران لتعزيز شراكتها مع الحوثيين، من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية للتعاون بين الطرفين في مجالات النفط والكهرباء والنقل الجوي والبحري. ووفقًا لهذه الاتفاقيات تعهدت إيران بتزويد اليمن بالمشتقات النفطية لعام كامل، وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء في محافظات عدن والحديدة وتعز، وصيانة خط نقل الكهرباء بين مأرب وصنعاء، بالإضافة إلى تعزيز النقل البحري وتوسيع ميناء الحديدة، وتخصيص خط ائتمانيّ لتوريد ما يلزم اليمن من بضائع ومعدات، وإيفاد خبراء إيرانيين في شتى مجالات البنية التحتية إلى اليمن، فضلًا عن إنشاء جسر جويّ مباشر وتسيير رحلات طيران يومية بين البلدين[1]. وقد شكّلت هذه الاتفاقيات تحوّلًا في دور إيران من كونها حليفًا خفيًّا وهامشيًّا إلى حليف معلن وأساسيّ للحوثيين، مع محاولة تحويل هذا التحالف إلى تحالف رسميّ مع الدولة اليمنية نفسها، استنادًا إلى سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة فيها بالقوة المسلحة. لكن إطلاق التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عملية «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين، في 26 مارس 2015م، أعاق التنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقيات، وحال دون حدوث مزيد من التغلغل الإيراني في اليمن.

إجمالًا، لا تفترق طبيعة الأهداف المبتغاة من وراء الدور الإيراني في اليمن عن الأهداف العامة التي تسعى إيران إلى تحقيقها في المنطقة ككل، أو في دول أخرى كالعراق وسوريا ولبنان والبحرين، إذ تندرج جميع هذه الأهداف في إطار الاستراتيجية أو خطة العمل الإيرانية الشاملة لتوسيع النفوذ والهيمنة، انطلاقًا من التصوّرات الذاتية لصانعي السياسة الإيرانيين لطبيعة الدور الذي يتوجب على بلادهم الاضطلاع به على المستوى الخارجي. وهي التصوّرات التي ترتبط في الأساس بذاكرة إيران التاريخية، وثقافتها السياسية ذات الجذور القومية العميقة، واللتين يشغل فيهما النزوع للهيمنة مكانة بارزة.

(1) قناة روسيا اليوم: «اتفاقيات تعاون بين إيران و(أنصار الله)»، 14 مارس 2015. http://cutt.us/GmfY8

وفي هذا الإطار، تُعَدّ التصوّرات الذاتية التي ترسمها إيران لنفسها نتاج انعكاسات لصور التاريخ الإيراني الذي تختلط فيه صور التوسع والهيمنة العسكرية والثقافية للإمبراطورية الفارسية مع صور الاحتلال والهيمنة الأجنبية على إيران من قِبل الإغريق والعرب والأتراك والأفغان والروس، مضافًا إلى ذلك الإرث التاريخي للتشيع الإيراني بكل ما يحمله من مشاعر الألم والإحساس بالظلم، على نحو يخلق نوعًا من التشابك بين مشاعر العظمة والمظلومية. ويتولد عن ذلك رؤية أو مقاربة معقدة لدور إيران السياسي تجاه جيرانها والعالم، تدفعها باتجاه السعي لممارسة دور مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي[1].

ويبدو أن التصوّرات الذاتية السابقة -بالتفاعل مع ملابسات الثورة الإيرانية، والحرب الطاحنة مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، وما نجم عنهما من تعرض إيران لمرحلة من العزلة الإقليمية والدولية- قد أسهمت في خلق شعور دائم لدى إيران بالتهديد وعدم الإحساس بالأمن، ولا سيّما مع إدراكها أنها محاطة بنطاق جغرافيّ واسع مختلف عنها عرقيًّا ومذهبيًّا في غالبيته، فضلًا عن أنه يضم من تعدّهم خصومًا تاريخيين ومذهبيين بالنسبة إليها. وبالتالي يُعَدّ هذا النطاق الجغرافي، في تصوّرها، مكمن خطر، ومصدر تهديد مستمرّ لكيانها ولمصالحها القومية، ونتيجةً لذلك أصبحت الرغبة في تحقيق الأمن، ودفع التهديدات والأخطار القائمة أو المحتملة أو المتوهمة، تمثل هاجسًا كبيرًا وهدفًا أساسيًّا بالنسبة إلى إيران.

وفي هذا السياق، تتصوّر إيران أدوارها وأنشطتها التدخلية في الجوار الإقليمي، ولا سيّما في اليمن أو في العراق وسوريا ولبنان والبحرين، كنوع من الجهد الهادف إلى حماية الذات، سواء من خلال السعي لحشد وتعبئة الأنصار أو الموالين، ولا سيّما من الجماعات والفصائل القريبة منها مذهبيًّا وآيديولوجيًّا (وذلك في إطار العمل على تصدير نموذجها الثوري للخارج، وتحت دعاوى نصرة المضطهدين

(1) نزار عبد القادر: «السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية»، مجلة الدفاع الوطني (لبنان)، العدد 58، أكتوبر 2006. http://cutt.us/CSHbZ

والمظلومين ومساعدتهم في مواجهة «قوى الاستكبار» و«الإمبريالية»)، أو من خلال السعي لتوسيع المجال الحيوي الآمن لإيران على حساب الآخرين، ونقل ما تعدّه خطوط الدفاع أو المواجهة إلى مناطق الخصوم والمنافسين، أو إلى داخل مجالهم الحيوي (تحت شعار الدفاع عن إيران وعقيدتها، وبدعوى أولوية مواجهة الخصوم على أراضيهم، بدلًا من الاضطرار إلى مواجهتهم داخل الأراضي الإيرانية)[1]، وهو ما يشير إلى غياب فكرة الأمن المتبادل عن العقلية الإيرانية، وميل إيران إلى التعاطي مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، بمعنى تصوّرها أن تعزيز أمنها يستلزم بالضرورة الخصم من أمن بعض دول الجوار الإقليمي، أو من أمن المنظومة الإقليمية ككل. وليس أدلّ على هذه التصوّرات من تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، كتصريح علي أكبر ولايتي مستشار مرشد الثورة الإيرانية، علي خامنئي، بأن وجود إيران في سوريا والعراق هو «دفاع عن النفس»[2]، وتصريح قائد فيلق القدس في الحرس الثوري، قاسم سليماني، بأن التدخل الإيراني في سوريا هدفه «الدفاع عن الإسلام وإيران»، زاعمًا أن «داعش والتنظيمات التكفيرية لم يتم تشكيلها من أجل مواجهة سوريا، بل من أجل مواجهة إيران»[3]، أو تصريح رجل الدين الإيراني ورئيس ما يُعرَف بـ«مركز عمار» لمكافحة الحرب الناعمة، مهدي طائب، بأن «سوريا هي المحافظة الإيرانية الخامسة والثلاثون»، وأنه «إذا كان العدوّ يهاجمنا ويريد أن يأخذ سوريا أو خوزستان (الأهواز) فإن الأولوية تكون لاحتفاظنا بسوريا، لأننا إذا احتفظنا بسوريا فيمكننا العودة إلى خوزستان، ولكن إذا فقدنا سوريا فلا

(1) للتعرف بشيء من التفصيل على هذا التصوّر الإيراني (المتناقض بالطبع مع الحقائق الواقعية)، انظر على سبيل المثال: كيهان: محمد جواد بني أسد: «چرا مدافعان حرم در سوريه ميجنگند؟»، 31 خرداد 1396.
http://kayhan.ir/fa/news/106963/

(2) انقلاب إسلامي: «ولايتي حضور ايران در سوريه وعراق را (دفاع از خود) خواند»، 16 ارديبهشت 1396.
http://cutt.us/Kptre

(3) بوابة العين الإخبارية: «طهران تدافع عن تدخلها في سوريا: نهدف لحماية إيران من داعش»، 6 أكتوبر 2016.
http://cutt.us/FtB5c

يمكننا أن نحتفظ بطهران»[1].

وباستقراء حالات التدخل الإيراني في دول الجوار الإقليمي، ولا سيّما في اليمن أو في العراق وسوريا ولبنان، يُلاحَظ أن إيران تستند في تدخلاتها على ثلاثة اعتبارات أساسية، تعدّ بمثابة خطة عمل إيرانية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتغلغل وتوسيع مجال النفوذ والهيمنة في المنطقة، وهذه الاعتبارات هي:

الاعتبار الأول: محاولة الاستفادة من الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار وضعف السلطة المركزية لاختراق الدول، ومِن ثَمّ استغلال الانقسامات بين النخب السياسية المختلفة عبر دعم الفصائل القريبة من إيران مذهبيًّا أو المتفقة معها في التوجهات، وذلك من خلال السعي لإقامة شراكات مع الفاعلين دون الدول (الفاعلين غير الرسميين)، وخصوصًا من الجماعات الرافضة للأوضاع القائمة سواء على المستوى المحلي، نتيجةً لتصوّر هذه الجماعات أنها مهمّشة سياسيًّا أو اقتصاديًّا واجتماعيًّا، أو أن نصيبها من النفوذ والسلطة لا يلبي طموحاتها السياسية، أو على المستوى الإقليمي، نتيجةً لعدم رضا هذه الجماعات عن التوازنات الإقليمية القائمة، لتصوّرها أن هذه التوازنات تميل بشدة لصالح من تعدّهم خصومًا لها، والمتمثلين في الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية.

الاعتبار الثاني: اعتماد إيران -بسياستها المتأنية الدؤوبة ونفَسها الطويل (أو بعقلية حائك السجاد الإيراني الصبور)- على الاستثمار السياسي طويل الأجل في دعم شركائها أو الموالين لها من الفاعلين دون الدول. وذلك من خلال انتقاء واستقطاب الجماعات أو الفصائل التي تمتلك إمكانيات أفضل، أو تحظى بفرص أكبر للنجاح مستقبلًا، وتوثيق عَلاقاتها بها، وتشجيعها ودعمها سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا، وتعزيز قدراتها من خلال البناء القاعدي طويل الأمد،

(1) «رئيس قرارگاه عمار: سوريه استان سي وپنجم است/ اگر دشمن بخواهد سوريه يا خوزستان را بگيرد أولويت حفظ سوريه است»، عصر إيران، 26 بهمن 1391.
http://cutt.us/RGWY

الذي غالبًا ما يفضي في نهاية المطاف إلى تمكين هذه الجماعات أو الفصائل من تقلّد الحكم، أو الوصول إلى مواقع سياسية حيوية ومؤثرة في دولها. فالذين يحكمون في العراق حاليًّا هم نتاج استثمار إيران في دعم عديد من الفصائل والتنظيمات العراقية الشيعية منذ قيام الثورة الإيرانية. كذلك تستثمر إيران في دعم حزب الله في لبنان، وفي دعم الحوثيين في اليمن، منذ فترة طويلة تزيد على ثلاثة عقود.

الاعتبار الثالث: تشجيع الجماعات أو الفصائل الموالية لإيران على العمل على مستويين: المستوى الأول: داخل إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول، عبر المشاركة في العملية السياسية في إطار مؤسسات الحكم الرسمية، حتى يكون لهذه الجماعات دور حاسم في القرارات الرئيسية لدولها. والمستوى الثاني: خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي للدول أو بالتوازي معه، من خلال امتلاك هذه الجماعات لِبُنًى تنظيمية مغلقة، ومصادر تمويل مستقلة وأذرع عسكرية خاصة بها، على نحو يجعلها غير خاضعة بشكل كامل لسلطة الدولة، ويتيح لها إمكانية تقويض النظام السياسي القائم عندما تسير الأمور بشكل يتنافى مع مصالح وتفضيلات هذه الجماعات، أو مع المصالح والتفضيلات الإيرانية. مثلما هو الحال سواء في حالة الحوثيين في اليمن، أو في حالة «حزب الله» في لبنان.

واعتمادًا على هذه الاعتبارات الثلاثة، وانطلاقًا من التصوّرات الذاتية -التي جرت الإشارة إليها آنفًا- لطبيعة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به على المستوى الخارجي خدمةً لمصالحها وتحقيقًا لغاياتها، تعمل إيران من خلال دورها وأنشطتها التدخلية في اليمن على إنجاز عدد من الأهداف المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية واكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة، ومواجهة نفوذ المنافسين أو الخصوم المفترضين، وخصوصًا المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

أولًا: توسيع مجال النفوذ الإيراني

تهدف إيران من خلال نشاطها على الساحة السياسية اليمنية إلى إحراز مزيد من النفوذ في اليمن باعتباره يحظى بموقع استراتيجيّ متميز، ووزن جيو-سياسي مؤثر في المنطقة، إذ ترى إيران أن بإمكانها من خلال تحالفها مع الحوثيين، ودعمها لهم سياسيًّا وعسكريًّا من أجل ترسيخ تموضعهم في قمة السلطة في اليمن، أن تزيد تأثيرها ونفوذها في المنطقة بشكل كبير، عبر إيجاد موطئ قدم لها بالقرب من ممر استراتيجيّ دوليّ بالغ الأهمية، مما يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة المرور في خليج عدن ومضيق باب المندب، الذي يُعَدّ نقطة الربط الرئيسية التي تصل الخليج العربي والمحيط الهندي بالبحر الأحمر، وصولًا إلى قناة السويس، كما يُعَدّ الممر المائي الرئيسي للنفط في العالم[1].

وفي هذا الإطار تسعى إيران إلى تحويل جماعة «أنصار الله» الحوثية إلى قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، وذلك من خلال استنساخ تجربة «حزب الله» في لبنان، عندما قام بالسيطرة على بيروت بالقوة المسلحة في عام 2008م، ومِن ثَمّ اتفق مع القوى السياسية المعارضة له على توقيع اتفاق جديد لتقاسم السلطة، وتشكيل حكومة جديدة يحظى فيها الحزب بحق الاعتراض (الفيتو) على قراراتها. وهو ما قامت به جماعة «أنصار الله» بالفعل عندما سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، مما جعلها في وضع يمكّنها من إملاء شروطها على حكومة الوفاق الوطني، ومِن ثَمّ قامت بتوقيع «اتفاق السلم والشراكة» مع القوى السياسية الأخرى. وهو الاتفاق الذي قضى بتشكيل حكومة جديدة أرادت من خلالها الجماعة شرعنة استيلائها على السلطة. وعندما لم يتسنَّ لها ذلك قامت بتقويض النظام السياسي القائم، وذلك بحلّ البرلمان وإنشاء لجنة ثورية بقيادتها لتولي الحكم

(1) Amal Mudallali: «The Iranian Sphere of Influence Expands Into Yemen», Foreign Policy, October 2014 ,8. http://cutt.us/XXxWl

في اليمن، كسلطة أمرواقع مستندة إلى القوة المسلحة.

وفي نفس السياق، يأتي الدعم الإيراني لبعض أجنحة الحراك الجنوبي التي تسعى إلى فك الارتباط مع الشمال. وذلك كمحاولة من قِبل إيران لتأمين مجال أوسع للنفوذ في المناطق اليمنية الجنوبية مستقبلًا، في حالة نجاح هذه الأجنحة في تحقيق الانفصال. وهو الدعم الذي توقف تقريبًا مع استيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء، وسعيهم لفرض سيطرتهم على المناطق الجنوبية، ومشاركة الحراك الجنوبي في التصدي لهم. وترتيبًا على ذلك توقف تمدّد النفوذ الإيراني في المناطق اليمنية الجنوبية. إلا أنه من غير المستبعد عودة هذا الدعم والنفوذ في مراحل لاحقة، في ظل ما تتسم به الساحة اليمنية من تقلب في الولاءات والتحالفات والتوجهات، وفي ظل إمكانية قيام إيران باستقطاب بعض النخب أو الفصائل الجنوبية، من خلال استغلال حالة الانقسام التي يتسم بها جنوب اليمن والتي ترجع لصراعات قديمة على النفوذ، بين نخب حضرموت والضالع وأبين وعدن، تعود إلى ستينيات القرن الماضي.

ثانيًا: الإضرار بدول الجوار الإقليمي لليمن

يمثل الإضرار بدول الجوار الإقليمي والحدّ من نفوذها أحد أهمّ أهداف إيران من تدخّلها في اليمن، انطلاقًا من قناعتها بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربية، ولا سيّما نفوذ السعودية. لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي قد يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام. وفي حالة عدم تمكّن إيران من تحقيق هذا الهدف يصبح البديل الأجدى لمصالحها، وفقًا لتصوّرها، هو العمل على دفع اليمن نحو مزيد من الاضطراب والتشرذم والفوضى، على النحو الذي يخلق بيئة مواتية لمزيد من التغلغل الإيراني في اليمن، فضلًا عن إلحاق

الضرر بأمن واستقرار جواره الإقليمي. وذلك في إطار ما يمكن تسميته بسياسة «إذا لم تنتفع فضُرّ»، بمعنى أن إيران تتصوّر أنه إذا لم يتسنَّ لها توسيع مجال نفوذها أو تعزيز مكاسبها الإقليمية عبر إقامة نظام سياسيّ متقارب معها، أو حليف لها، في اليمن ككل أو في شطره الشمالي على الأقل، فعليها إذًا أن تعمل على إلحاق مزيد من الضرر باليمن -من خلال السعي لإضعاف مقومات الدولة اليمنية تمامًا وتقويض استقرارها بشكل كامل- على نحو يجعله عديم النفع لجواره الإقليمي، بل ويجعله مصدر ضرر وتهديد لهذا الجوار، وخصوصًا للمملكة العربية السعودية، التي يمثل اليمن عمقًا استراتيجيًّا ومجالًا حيويًّا مُهِمًّا بالنسبة إليها.

ويندرج هذا الهدف في سياق سعي إيران لتطويق الدول الخليجية ببؤر التوتر، وإشغالها بمواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن تفاقم الأزمات والصراعات في مجالها الحيوي. وفي هذا الإطار تسعى إيران من خلال تدخلاتها المعززة للتوترات والاضطرابات العنيفة وعدم الاستقرار على الساحة اليمنية إلى جذب اهتمام دول الخليج العربي، ولا سيّما السعودية، بشكل متزايد نحو اليمن، على نحو يسهم في إضعاف أدوار دول الخليج ونفوذها في كل من العراق وسوريا ولبنان، مما يسهم في إطلاق يد إيران في هذه الدول الثلاث باعتبارها تحظى بأهمية قصوى بالنسبة إلى المصالح الإيرانية. وذلك كمحاولة من طرف إيران للمساومة من أجل التوصل إلى نوع من المقايضة لبعض النفوذ والمصالح مع الدول الخليجية.

ثالثًا: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية

يندرج دور إيران وأنشطتها التدخلية على الساحة اليمنية في السياق الأوسع لسياستها الإقليمية العامة المتعلقة بالحفاظ على نفوذها ومصالحها في العراق وسوريا ولبنان، وبرنامجها النووي والصاروخي، وعَلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار هذه السياسة العامة ثمة اعتقاد راسخ لدى إيران بأنه من

خلال تبنّيها سياسات خارجية ذات طابع نشط أو هجوميّ، بتوسيع تدخلاتها ونفوذها في عديد من دول الجوار الإقليمي -ولا سيّما في اليمن بموقعه الاستراتيجي المهمّ- يمكنها دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بمصالحها الحيوية، والقبول بها كفاعل إقليميّ محوريّ، والسماح لها بممارسة دور أكبر في المنطقة. وفي هذا السياق تسعى إيران من خلال توثيق تحالفها مع جماعة «أنصار الله» الحوثية، وتكثيف دعمها لها سياسيًّا وعسكريًّا، إلى امتلاك ورقة ضغط في اليمن تضاف إلى أوراقها الأخرى في كل من العراق وسوريا ولبنان، من أجل تعزيز موقفها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مواجهة ضغوطها وضغوط حلفائها الإقليميين الرامية إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وكبح جماح الطموحات الإيرانية المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا النووية العسكرية وتطوير القدرات الصاروخية بعيدة المدى.

وبناءً على ذلك، تهدف إيران من وراء دورها في اليمن إلى دمج الحوثيين وظيفيًّا في تحالفها أو محورها الإقليمي الذي يشمل «حزب الله» في لبنان، ونظام بشار الأسد في سوريا، والعديد من التنظيمات الشيعية في العراق، وغيرهم، مع التلويح بإمكانية استخدام هذا التحالف لإلحاق قدر أكبر من الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وذلك في حالة تصاعد الضغوط الأمريكية على إيران، أو في حالة انزلاق الأوضاع نحو المواجهة العسكرية بين الطرفين نتيجةً لأي مستجدات قد تطرأ على الملف النووي الإيراني، في ظل السياسات المتغيرة للإدارات الأمريكية المختلفة. وفي هذا السياق يهدف المشروع الإيراني في الإقليم إلى إقامة نوع من توازن الرعب في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وذلك من خلال قيام إيران بتكثيف أنشطتها التدخلية الهادفة إلى إنشاء وتعزيز تحالفات أو روابط ذات طابع آيديولوجيّ مع جماعات مذهبية ذات صبغة عسكرية، لديها الاستعداد أو القدرة على خلق حالة مستمرة من التوتر الإقليمي والإضرار بأمن واستقرار دول الجوار، ولديها إمكانية التصرف ضد المصالح الأمريكية في المنطقة،

متصوّرةً أن مثل هذا النوع من توازن الرعب من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى الاعتراف بمصالح إيران الاستراتيجية ونفوذها في المنطقة كأمر واقع، والقبول بها كشريك إقليميّ رئيسيّ.

رابعًا: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي

تمثل الرغبة في تحقيق نجاحات على المستوى الخارجي من أجل تدعيم الوضع الداخلي للنظام الإيراني أحد أهمّ أهداف دور إيران وأنشطتها التدخلية في اليمن، أو في غيرها من دول المنطقة. إذ إنّ ثمة صلة واضحة بين هذه الأنشطة التدخلية والأوضاع الإيرانية الداخلية المتأزمة اقتصاديًا وسياسيًا، على نحو أدى إلى تراجع ملموس في شرعية النظام الإيراني وشعبيته، وأحدث أزمة ثقة بينه وبين قطاعات مجتمعية واسعة. الأمر الذي يدفع بهذا النظام نحو اللجوء إلى سياسة تصدير أو ترحيل المشكلات والأزمات الداخلية إلى الخارج، من خلال تبنّي سياسات تدخلية نشطة على مستوى البيئة الخارجية بتكثيف دعمه للجماعات والفصائل المتقاربة معه مذهبيًا أو آيديولوجيًا، سواء في اليمن أو في العراق ولبنان وسوريا، وتوظيف هذه الجماعات والفصائل لخدمة أهدافه ومشاريعه السياسية الإقليمية، سعيًا إلى تحقيق أي نجاحات على المستوى الخارجي قد تساعده في تدعيم شرعيته السياسية المتهالكة، وتقوية موقفه على المستوى الداخلي.

فعلى مستوى الأوضاع الاقتصادية، ثمة استياء شعبيّ متصاعد من إخفاق النظام في معالجة المعضلات الاقتصادية-الاجتماعية، التي تتمثل أبرز مظاهرها في انخفاض معدلات التنمية، وتفاقم معدلات الفقر والبطالة والتضخم، وتردّي المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من المجتمع الإيراني. وهي المعضلات التي تزايدت وطأتها نتيجةً للعقوبات الدولية التي فُرِضت على إيران بسبب برنامجها النووي، ونتيجةً لتراجع أسعار النفط[1]. وعلى المستوى السياسي،

(1) لمزيد من التفاصيل حول تأزم الأوضاع الاقتصادية الإيرانية، انظر: ميدل ايست أونلاين: «الأطماع الإقليمية تدمّر الاقتصاد الإيراني»، 7 يناير 2016. http://cutt.us/wlgw0

يعاني النظام الإيراني الثوري من أزمة داخلية عميقة في ظل التناقض بين قيمه ومبادئه المعلنة وممارساته الفعلية، واتساع الفجوة بينه وبين قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني، نتيجةً لطبيعته التلسطية وانغلاقه الشديد، وإهداره لعديد من الحقوق والحرّيات الأساسية، ونزوعه القوي لممارسة القمع ضد مواطنيه، مما أدى إلى تراجع واضح لمستويات الرضا العام عن النظام.

ونتيجةً لهذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة والمتأزمة، وكمحاولة للفت انتباه الجماهير عن المشكلات والمعضلات الداخلية، يعمل النظام الإيراني -الذي لا يزال أسير طموحات تصدير نموذجه الثوري إلى الخارج- على تكثيف أنشطته التدخلية في عديد من دول الجوار الإقليمي، ومن بينها اليمن، أملًا في اكتساب مزيد من النفوذ على المستوى الخارجي بهدف توظيفه في دعم مكانة نموذج حكمه الثوري داخليًّا. وفي هذا الإطار يعمد النظام الإيراني إلى الاحتفاء بأنشطته وتدخلاته الخارجية، وبتحركات الجماعات المتحالفة معه في الجوار الإقليمي، وبالأحداث والتطوّرات الناجمة عن هذه الأنشطة والتحركات، ويقدمها لجماهيره باعتبارها إنجازات للنظام، أو انتصارات للثورة الإيرانية، وباعتبارها أيضًا دليلًا على أن هذه الثورة ما زال زخمها مستمرًّا، وأنها ما زالت تمثل نموذجًا ملهِمًا لكثير من الحلفاء أو الموالين في الخارج.

هذا المسلك الإيراني الرامي إلى تعويض عجز النظام الحاكم وإخفاقاته وإفلاسه السياسي على المستوى الداخلي بادعاء تحقيق نجاحات أو إنجازات على المستوى الخارجي، تعبّر عنه تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، مثل تصريح قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، في يناير 2012، بأن «إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق»، وأن «هذين البلدين يخضعان بشكل أو آخر لإرادة طهران وأفكارها»[1]، أو تصريح نائب طهران في البرلمان

(1) محمد عباس ناجي: «إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 13 مارس 2012. http://cutt.us/Ma1Pu

الإيراني، علي رضا زاكاني، عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في اليمن في سبتمبر 2014م، بأن «الثورة الإسلامية وجدت صداها في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي تنضم إلى الثورة الإسلامية الإيرانية، إضافةً إلى ثلاث عواصم عربية أخرى، هي بغداد ودمشق وبيروت»[1]. وتصريحات علي أكبرولايتي، مستشارمرشد الثورة الإيرانية، في أكتوبر 2014م، في أثناء لقائه في طهران مع مجموعة من علماء الزيدية اليمنيين، والتي احتفى فيها بنجاح جماعة «أنصار الله» الحوثية في السيطرة على مقاليد السلطة في صنعاء، مؤكدًا على أن «جمهورية إيران الإسلامية تدعم النضال المشروع لجماعة (أنصار الله) في اليمن، وتعدّه جزءًا من التحركات المرتبطة بالصحوة الإسلامية الناجحة»، مضيفًا أن إيران يحدوها أمل كبيرفي «أن تمارس جماعة (أنصار الله) دورًا مشابهًا لدور (حزب الله) في لبنان»[2]. فضلًا عن تصريح المتحدث باسم الحرس الثوري، علي سعيدي، بأن «النفوذ الروحي للثورة الإسلامية الإيرانية أصبح يمتد من البحر المتوسط إلى مضيق باب المندب»[3].

---

(1) جريدة المرصد: «مسؤول إيراني: أربع عواصم عربية سقطت بيد طهران»، 22 سبتمبر 2014.
http://cutt.us/R92Xr

(2) خبرگزارى تسنيم: «ولايتى در ديدار جمعى از علماى زيدى يمن: ايران از مبارزات انصارالله در يمن حمايت مى‌كند»، 26 مهر 1393.http://cutt.us/Zu3ZP

(3) شب تاب نيوز: «از نظر اين «على سعيدى» همه مردم «دشمن» هستند وهمه جا پر از دشمن است!»، 1396 - 02 - 06.http://cutt.us/mjm9X

الفصل الثالث

أدوات الدور الإيراني في اليمن

الفصل الثالث

أدوات الدور الإيراني في اليمن

في سبيل إنجاز أهدافه، يعتمد الدور الإيراني في اليمن على مزيج من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة، والتي تُعَدّ بمثابة الإطار أو الهيكل المعنوي لهذا الدور، بينما يتعلق بعضها الآخر بالقوة الصلبة، التي تشكل الهيكل المادي لدور إيران وأنشطتها التدخلية على الساحة السياسية اليمنية.

أولًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة

تعتمد إيران بشكل كبير على القوة الناعمة من أجل توسيع مجال نفوذها وهيمنتها في المنطقة. وفي هذا الإطار درج النظام الإيراني على توظيف أهمّ أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما التشيع السياسي والأداة الإعلامية، بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الشيعية في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منح إيران أدوارًا محورية وحضورًا سياسيًّا مؤثرًا في بعض دول المنطقة التي تضمّ قطاعات شيعية كبيرة نسبيًّا، كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن.

وفي الحالة اليمنية، عملت إيران منذ فترة طويلة على استخدام التشيع السياسي للتغلغل وبناء النفوذ، إذ سعت منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى استقطاب القطاع الزيدي اليمني، من خلال تقديم دعوات لعديد من الشباب والعلماء المنتمين إلى المذهب الزيدي لزيارة إيران من أجل التعرف على تجربة الثورة الإيرانية. وبالفعل نجحت إيران في اجتذاب كثير منهم، ومن أبرزهم مؤسسو الحركة الحوثية وقادتها السابقون والحاليون. ومن هؤلاء محمد عزان وعبد الكريم جدبان وحسين الحوثي، وكذلك بعض علماء الزيدية مثل بدر الدين الحوثي والد حسين المؤسس، وعبد الملك الحوثي القائد الحالي للحركة. وقد أفضى ذلك إلى تأثر الحركة الحوثية بشدة بنموذج الثورة الإيرانية وشعاراتها.

وفي هذا الإطار أظهرت خطب حسين الحوثي -التي تمثل المرجعية الفكرية للحركة الحوثية- حجم التأثر الفكري بنموذج الثورة الإيرانية وفكرة القيادة السياسية ذات المشروعية الدينية، إذ عادةً ما كان يستشهد بقائد الثورة الإيرانية الخميني، وكذلك بالأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني حسن نصر الله، ويقدمهما كنموذج لمقاومة الاستعمار والصهيونية، فضلًا عن استعارة بعض شعارات الثورة الإيرانية مثل «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل»[1]. وقد حشد الحوثيون كثيرًا من الشباب تحت راية هذه الشعارات، بحجة مواجهة أمريكا وإسرائيل، على اعتبار أن النظام اليمني يُعَدّ من وجهة نظرهم عميلًا لأمريكا، مستفيدين من كون التعبئة ضد إسرائيل تحظى بقبول واسع بين مختلف شرائح الشعب اليمني، وعلاوة على ذلك بلغ تأثر مؤسسي الحركة الحوثية بأفكار الثورة الإيرانية والخميني إلى حدّ قيامهم في عام 1986م بتدريس مادة خاصة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، للطلاب الملتحقين بالدورات التدريبية في «منتدى الشباب المؤمن» (الذي عُرف لاحقًا بجماعة «أنصار الله»)[2].

وقد ترافق ذلك مع سعي محافظة صعدة -التي تُعَدّ المعقل التاريخي للزيدية في شمال اليمن- إلى إعادة إحياء معاهدها ومؤسساتها الدينية، وهو الأمر الذي أسهمت إيران في دعمه وتشجيعه من خلال قيام الحكومة الإيرانية وبعض المرجعيات الدينية الإيرانية -ومن بين أعضاء الحكومة وهذه المرجعيات أولئك التابعون لرجُلَي الدين الشيعيين البارزين علي السيستاني وجواد الشهرستاني في مدينة قم- بتوفير البرامج التربوية الدينية والوسائط التعليمية للطلاب اليمنيين الزيديين سواء في اليمن أو في إيران، ولا سيّما من خلال «جامعة الديانات والطوائف»، التي تعمل تحت إشراف مرشد الثورة علي خامنئي، والتي تختص

---

(1) ميساء شجاع الدين: الحوثيون وإيران: تحالفات السياسة وتوترات المذهب، 18 مايو 2017.
http://cutt.us/h8miv

(2) أمل عالم: «النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل»، منتدى العَلاقات العربية والدولية، 23 أبريل 2015، http://fairforum.org/research

بتعليم الأشخاص المنتمين إلى المذهب الشيعي الاثنا عشري أو المنتمين إلى المذاهب الأخرى(1).

وفي هذا السياق، دأبت إيران على تقديم كثير من المنح الدراسية لعديد من الطلبة اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية للدراسة في مدينة قم، إذ تم إرسال الطلاب الزيديين من أبناء مشايخ القبائل ومن حملة الشهادات الثانوية في بعثات علمية إلى إيران على نفقة السفارة الإيرانية في اليمن، للالتحاق بالحوزات العلمية الإيرانية لمدة أربع سنوات، لدراسة العقائد الاثنا عشرية ومبادئ الثورة الإيرانية. كما قامت السفارة الإيرانية بإلحاق عشرات الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية بمراكز علمية اثنا عشرية (جعفرية) في صنعاء وصعدة، لتلقي دورات علمية تتراوح بين ستة أشهر وعامين، وبدعم كامل من السفارة الإيرانية، من أجل تأهيلهم ليصبحوا دعاة في المناطق الزيدية اليمنية المختلفة. وقد صاحب ذلك تدفق عديد من الطلاب اليمنيين إلى إيران من أجل الدراسة، ولكن خارج أطر الابتعاث الرسمية، إذ تكفلت إيران بجميع تكاليف إقامتهم ودراستهم. وقد هدفت إيران من وراء ذلك إلى: تجنيد هؤلاء الطلاب للعمل لصالحها في اليمن، من أجل دعم الحركة الحوثية وبعض الأحزاب السياسية الزيدية اليمنية، وتشييع الطلاب بالمذهب الاثنا عشري من أجل العمل على نشره في اليمن، وإكسابهم المهارات الكافية لكي يكونوا دعاة لهذا المذهب، وإكسابهم المهارات القتالية اللازمة من أجل مساعدة العناصر الموالية لإيران في اليمن، إذ كشفت بعض التقارير أن هؤلاء الطلاب تم استقبالهم من قيادات في الحرس الثوري الإيراني، ومِن ثَمّ جرى توزيعهم على ثلاثة معسكرات تابعة له في شيراز ومشهد وأصفهان(2).

---

(1) مهدي خلجي: «زيديو اليمن: نافذة للنفوذ الإيراني»، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 فبراير 2015. http://cutt.us/WAXhu

(2) إبراهيم منشاوي: «النفوذ الناعم: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31 يناير 2016. http://www.acrseg.org/39871

وكذلك أسهمت إيران في إنشاء عديد من المؤسسات الدينية لنشر المذهب الاثنا عشري (الجعفري) في اليمن، وفي هذا الإطار أنشأت الحركة الحوثية، بدعم من إيران، عددًا من المدارس والمؤسسات، منها: «دار العلوم العليا»، وتم بناؤها على نفقة إيران، ووصل عدد الطلاب فيها إلى 1500 طالب، و«المدرسة الجعفرية» ومقرّها عدن، وهي تُعَدّ اللجنة التبليغية لجمعية الشيعة الاثنا عشرية. و«مركز بدر العلمي» ومقرّه صنعاء، ويقوم بتدريس علوم المذهب الزيدي، كما يضم مكتبة عامة كبيرة. و«مركز الدراسات الإسلامية» ومقره صنعاء أيضًا، وتصدر عنه جريدة «البلاغ» الأسبوعية. و«مدرسة الهادي»، وتُعَدّ المركز الرئيسي لانطلاق الحركة الحوثية، وتقع في قمة جبل مران بمحافظة صعدة. و«مركز الثقلين» ومقرّه صنعاء. ومركز «ضحيان» ويقع في محافظة صعدة، وقد قام بافتتاحه السفير الإيراني لدى اليمن[1]. و«مؤسسة دار الزهراء للإعلام الثقافي»، ومقرها صنعاء ولها عدة فروع في بعض المحافظات اليمنية الأخرى، وتقوم بنشر الفكر الشيعي من خلال المواد الإعلامية المرئية. و«المجمع الإسلامي الشيعي اليمني» ومقره محافظة تعز ويهدف إلى تنظيم هيئة حقوقية تسعى لضمان المطالبة بحقوق أبناء الطائفة الشيعية. و«دار أحباب أهل البيت»، ومقرها في تعز أيضًا، وهي مؤسسة ثقافية دعوية تهدف إلى نشر وترويج المذهب الشيعي. و«مؤسسة النبأ الخيرية»، و«جمعية عبد الله الرضيع»، ومقرهما في محافظة الجوف[2].

وعلاوة على ذلك، عملت إيران على إحياء مجموعة من المناسبات والأعياد الشيعية الاثنا عشرية، والتي لم تكن موجودة في المجتمع اليمني من قبل، ولكن دخلت إلى اليمن في إطار سعي إيران للتأثير على القطاع الزيدي. وحرصت إيران على المشاركة في هذه المناسبات من خلال سفارتها في صنعاء. ومن هذه

(1) المرجع السابق.

(2) مركز الأبحاث العقائدية: «مؤسسات الشيعة في اليمن».
/http://www.aqaed.com/shia/institution/yemen

المناسبات: عيد الغدير، ويوم عاشوراء، وإحياء ذكرى وفاة بعض إئمة الشيعة الاثنا عشرية[1].

وكذلك عملت الحكومة الإيرانية على استمالة الحوثيين وتوثيق العَلاقة معهم من خلال بعض المواقف الأخرى ذات الطابع الرمزي. وفي هذا الإطار أمر قائد الثورة الإيرانية علي خامنئي بتجديد ضريح «الناصر للحق» (وهو إمام زيديّ بارز من القرن الثالث الهجري، ويقع ضريحه في محافظة مازندران شمال إيران)، وذلك بدعوى تعزيز العَلاقات بين إيران واليمن. ومِن ثَمّ قامت الحكومة الإيرانية بدعوة العشرات من رجال الدين والقادة الزيديين اليمنيين لزيارة هذا الضريح في أكتوبر 2014م[2].

وبالتوازي مع ذلك عملت إيران بشكل مستمرّ على تعزيز نفوذها السياسي لدى الحركة الحوثية وتوثيق ارتباطها الآيديولوجي بها، من خلال العمل على دعم وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثرًا بنموذج التشيع الإيراني المُسيَّس والأكثر انفصالًا عن التراث الحقيقي للزيديين اليمنيين (كالعناصر والكتل المنتمية إلى الطائفة الزيدية الجارودية)، داخل الحركة، عبر وضع الأساس لثقافة سياسية دينية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ المذهب الإمامي الاثنا عشري الذي يتبناه النظام الإيراني[3].

وقد أسهمت هذه المساعي الإيرانية في تقليل التمايز ما بين الشيعة الاثنا عشرية والزيدية، وفي جعل الفوارق بينهما ضئيلة جدًّا، ولا سيّما من حيث التوجهات السياسية (وإن استمر التمايز الفقهي بين الزيدية والاثنا عشرية على حاله). وفي هذا الإطار اتجه بعض الزيديين إلى اعتناق المذهب الاثنا عشري، معتقدين أن نموذج النظام الإيراني الثوري (المتدثر بشعارات مقاومة الظلم

---

(1) إبراهيم منشاوي: مرجع سابق.

(2) مهدي خلجي: مرجع سابق.

(3) Farea Al – Muslimi: «Iran's Role in Yemen Exaggerated, but Destructive», The Century Foundation, May 2017 ,19. http://cutt.us/m6pos

والاستبداد والهيمنة الأجنبية) من التشيع الاثنا عشري هو الزيدية الحقيقية لأنه يحشد الجماهير لمواجهة القوى الأجنبية والحكام الظالمين. وقد ترتب على ذلك انفتاح عديد من العناصر أو القيادات الزيدية تجاه السياسة الخارجية الإيرانية وممارستها للتشيع الاثنا عشري، مما منح إيران وسيلة جاهزة لتوسيع نفوذها في اليمن[1].

وبالنسبة إلى الأداة الإعلامية، فقد وظّفت إيران إمبراطوريتها الإعلامية الضخمة لخدمة مشروعها وأهدافها في اليمن، إذ عملت إيران على استقطاب كوادر إعلامية يمنية بارزة لمساندة مشروعها، وذلك من مختلف المحافظات اليمنية، ونجحت في ضم كوادر مُهِمّة إلى صفّها. وبحسب التقارير استطاعت إيران أن تستقدم ما يزيد على 1300 إعلاميّ يمنيّ، تم تدريبهم في عدة دول، كلبنان والعراق وإيران، في مجالات إعلامية مختلفة منها التقنيات والبرمجيات المتخصصة بالبث عبر الأقمار الاصطناعية، والإخراج والتقديم في القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية، وفي مجال الإعلام المكتوب الورقي والإلكتروني، وغير ذلك. كما عملت إيران على تدريب كوادر إعلامية تابعة للحوثيين من أبناء المحافظات الشمالية من خلال دورات تدريبية أجريت لهم في بيروت وطهران، وتم تخصيص عناصر عراقية ولبنانية لهذا الغرض وبإشراف كادر لبنانيّ من مؤسسة «المنار» اللبنانية التابعة لـ«حزب الله»[2].

كما دعمت إيران بسخاء كبير إطلاق عدد من القنوات الفضائية المعبرة عن توجهاتها أو التابعة لحلفائها الحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، مثل قناة «الميادين»، وقناة «المسيرة» التابعة لجماعة الحوثي والموجودتين في الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت، بالإضافة إلى قناة «الساحات» التابعة لمجموعة من الناشطين المحسوبين على اليسار، وكذلك قناة «عدن لايف» التابعة للحراك الجنوبي. كما دعمت إصدار عديد من الصحف التابعة

(1) مهدي خلجي: مرجع سابق.
(2) إبراهيم منشاوي: مرجع سابق.

للحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي[1]. ومن هذه الصحف التي تساند الحركة الحوثية بصورة مباشرة: «المسار» و«الديمقراطي» و«الحقيقة» و«البلاغ» و«الهوية» و«الأمة» و«صوت الشورى». والصحف التي تساند هذه الحركة والمشروع الإيراني بصورة غير مباشرة، كصحيفتَي «الأولى» و«الشارع»، بالإضافة إلى إطلاق عديد من المواقع الإلكترونية وتأسيس صفحات متعدّدة على مواقع التواصل الاجتماعي بدعم وتنسيق من الجناح الإعلامي للموالين لإيران في اليمن، ومن أهم هذه المواقع: موقع «أنصار الله»، و«أفق نيوز»، و«المنبر الديمقراطي»[2].

وعلاوة على ذلك، وظفت إيران أذرع إعلامية أخرى، سواء تابعة لمؤسستها الإعلامية الحكومية أو تابعة لحلفائها في المنطقة كـ«حزب الله» اللبناني، لخدمة أهدافها وللترويج لدعاياتها السياسية المتعلقة بدورها في اليمن. ومن أبرز هذه الأذرع الإعلامية قناة «العالم» الإخبارية باللغة العربية، ومختلف قنوات هيئة البث الإيرانية الحكومية (IRIB)، وقناة «برس تي في» (Press TV) باللغة الإنجليزية، ومجموعة قنوات «سحر» متعدّدة اللغات، وقنوات «جام جم» الدولية باللغة الفارسية (التي تستهدف بالأساس الجاليات الإيرانية المقيمة في الخارج)، وقناة «المنار» التابعة لـ«حزب الله» والمدعومة من الحكومة الإيرانية، والمحطات الإذاعية التابعة لهيئة البث الإيرانية الحكومية والتي تبث برامجها بأكثر من عشرين لغة، والعديد من الصحف، مثل صحيفة «طهران تايمز» (Tehran Times) التي تستهدف الناطقين بالإنجليزية، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت[3].

وقد استخدمت إيران هذه الأذرع الإعلامية لنشر سرديتها بخصوص الصراع

(1) نبيل البكيري: مرجع سابق.

(2) إبراهيم منشاوي: مرجع سابق.

(3) Majid Rafizadeh: The Iranian Media and the War in Yemen, July 25th, 2016. http://cutt.us/lhqU3

في اليمن، وذلك على نطاق واسع من أجل التأثير على الرأي العام في المنطقة، مع السعي لوضع هذا الصراع في إطار الدعاية الآيديولوجية الأوسع نطاقًا والمتعلقة بالشعارات الثورية الأساسية للنظام الإيراني، كمقاومة الظلم وكون إيران هي النصير والمخلص لـ«المظلومين» أو الداعم لـ«المضطهدين». وفي هذا السياق عملت الأذرع الإعلامية الإيرانية على تصوير الصراع في اليمن على أنه يندرج في إطار مفهوم «الصحوة الإسلامية»، والتي وفقًا لها تتبع الانتفاضات في بعض الدول العربية خطى الثورة الإيرانية. كما عملت كذلك على تصوير أنشطة الحوثيين وتحركاتهم العسكرية باعتبارها نضال «المظلومين» ضد «الظالمين»[1]. وقد أسهم ذلك، بشكل أو بآخر، في إحداث نوع من التوهج أو التحريض الآيديولوجي المحفز للانقسام والتعبئة الطائفية، والمعزز لميل الحركة الحوثية وأنصارها إلى مواصلة مساعيهم الرامية إلى فرض سيطرتهم على الأراضي اليمنية بالقوة المسلحة، على النحو الذي يخدم أهداف إيران في اليمن.

ثانيًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة

تتمثل هذه الأدوات بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظًا منذ عام 2011م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية.

فمن ناحية الإمداد بالأسلحة، عملت إيران، بالتعاون مع وكلائها الإقليميين وخصوصًا «حزب الله» اللبناني، على إمداد حلفائها في اليمن بعديد من شحنات الأسلحة المتطوّرة، وذلك من خلال عمليات التهريب البحرية، سواء بشكل مباشر عبر رحلات بحرية من المواني الإيرانية إلى المياه الإقليمية اليمنية، أو

(1) Ibid.

بشكل غير مباشر عبر سواحل القرن الإفريقي. وفي هذا الإطار جرى ضبط عديد من شحنات الأسلحة الإيرانية المتوجهة إلى الحوثيين. ومن أهم هذه الشحنات ما تم ضبطه على السفينة الإيرانية «جيهان 1»، والتي اعترضتها البحرية الأمريكية وقوّات حرس السواحل اليمنية في المياه الإقليمية لليمن في يناير 2013م، والتي احتوت، وفقًا لما نشره الجيش اليمني آنذاك على موقعه على شبكة الإنترنت، على كميات كبيرة ومتنوعة من الأسلحة والمواد المتفجرة والأجهزة، والتي شملت صواريخ كاتيوشا إم122، بالإضافة إلى صواريخ أرض-جوّ ستريلا 1 و2 تعمل بنظام التتبع الحراري، لاستهداف الطائرات الحديثة بمختلف أنواعها على مسافة من 4 إلى 5كم، وقواذف آر بي جي7، وأجهزة رؤية ليلية إيرانية الصنع، وأنظمة توجيه للمدفعية لتحديد الأهداف البرّية والبحرية على مسافة 40كم، وأنظمة مدفعية G9، وأنظمة رؤية PN14K تستخدم لتحديد الأهداف والأحداثيات للمدفعية، ومواد متفجرة مختلفة RDX شديدة الانفجار بلغت كميتها 2660 كيلوغرامًا، وكمية من مادة C4 شديدة الانفجار، وكمية من مادة «السوربتول» التي تستخدم في صناعة القنابل والعبوات المتفجرة، بلغت 199 كيلوغرامًا، وأجهزة تحكم عن بُعد، وكبسولات ودوائر كهربائية تستخدم في إعداد العبوات المتفجرة، وكواتم صوت وذخائر معدلة للبنادق الآلية[1]. وفي 7 مارس 2013م أعلنت السلطات اليمنية عن ضبط سفينة أسلحة إيرانية أخرى تدعى «جيهان 2» في جزيرة «السوابع» اليمنية بالقرب من باب المندب، إثر قيامها بإنزال شحنة أسلحة إلى قارب صيد يمني لنقلها إلى الميليشيات الحوثية[2].

وفي 27 فبراير 2016م، اعترضت البحرية الأسترالية مركبًا شراعيًّا وصادرت منه 2000 بندقية «كلاشنيكوف» و100 قذيفة صاروخية وأسلحة أخرى. وفي

(1) المصدر أونلاين: «تفاصيل بأنواع وأعداد الأسلحة الإيرانية المضبوطة في السفينة (جيهان)»، 6 فبراير 2013.
http://almasdaronline.com/article/41340

(2) يمن برس: «اليمن تلقي القبض على السفينة الإيرانية (جيهان2) في المياة الإقليمية»، 7 مارس 2013.
https://yemen-press.com/news17749.html

20 مارس من نفس العام صادرت مدمرة فرنسية 2000 بندقية «كلاشنيكوف» وعشرات البنادق من نوع «دراجونوف» التي يستخدمها القناصة، وصواريخ مضادة للدبابات ومعدات أخرى. وفي 4 أبريل اعترضت البحرية الأمريكية في بحر العرب شحنة أسلحة اشتملت على 1500 بندقية «كلاشنيكوف» و200 قذيفة صاروخية و21 بندقية آلية من عيار 50 مللي، كانت قادمة من إيران ومتوجهة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن. وفي 12 يوليو ضبطت المقاومة الشعبية اليمنية قارب صيد كان قد تمكّن خلال أسبوع واحد من نقل ستّ حمولات أسلحة للميليشيات الحوثية من سفينة إيرانية كانت راسية قبالة السواحل الإفريقية في المياه الدولية[1].

وعلاوة على ذلك أشار عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد ميليشيات الحوثي-صالح بكميات متنوعة من الأسلحة، شملت كميات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات من طراز «كورنت»، التي لم تكن موجودة ضمن المخزونات العسكرية اليمنية قبل اندلاع الحرب. وتزويدهم كذلك بطائرات دون طيار إيرانية الصنع من نوع «قاصف-1»، التي تُستخدم لمهاجمة أنظمة الدفاع الجوي التابعة لقوّات التحالف العربي، ولتوجيه الهجمات الصاروخية البالستية. وأيضًا تزويدهم بطائرات دون طيار من طراز «أبابيل» الإيرانية، والمزودة برؤوس حربية شديدة الانفجار والتي تُستخدم لمهاجمة الأهداف ذات القيمة العالية، مثل منظومات الرادارات وبطاريات صواريخ الدفاع الجوي[2]. وفي أواخر عام 2016م أشار عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد الميليشيات الحوثية بصواريخ إيرانية الصنع من طراز «زلزال2» و«زلزال3»، وتزويدهم كذلك بصواريخ من نوع «بركان1»، الذي

(1) صالح حميد: «هل تستمر سفن إيران بنقل السلاح للحوثيين من باب المندب؟»، العربية نت، 16 أكتوبر 2016. https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/10/16/

(2) Jonathan Saul and Parisa Hafezi: «Iran steps up support for Houthis in Yemen's war — sources», Reuters, March 2017 ,21. http://cutt.us/9jND

زعمت الميليشيات الحوثية أنها استهدفت به مدينة الطائف في أكتوبر 2016م، وتزويدهم بصواريخ من نوع «نيزك 2» الذي يحمل رأسًا متفجرًا يزن نصف طن ويبلغ مداه 800 كم[1].

كما أشار بعض التقارير إلى قيام الحرس الثوري الإيراني بالتعاون مع «حزب الله» اللبناني بتوريد أو تعديل الصواريخ المضادة للسفن التي استخدمتها ميليشيات الحوثي-صالح في الهجوم على المدمرة الأمريكية «ماسون» في أكتوبر 2016م. فضلًا عن قيام الحرس الثوري الإيراني وعناصر «حزب الله» بتقديم الخبرة التقنية المباشرة اللازمة لتنفيذ الهجوم. وكذلك تزويد ميليشيات الحوثي-صالح في عام 2016م بنوعيات متطوّرة من المتفجرات، كالخراطيم المتفجرة، التي اكتشفت القوّات الخاصة السعودية عديدًا منها على الحدود السعودية-اليمنية في أوائل عام 2017م. كما أشارت التقارير أيضًا إلى احتمال قيام الحرس الثوري الإيراني أو «حزب الله» بتقديم الخبرة التقنية لتعديل مخزونات صواريخ «سكود» الموجودة من قبل لدى ميليشيات الحوثي-صالح لتصل إلى مدى أبعد، وهو ما ترتب عليه تزايد عمليات إطلاق الصواريخ البالستية من قِبل هذه الميليشيات خلال عام 2017م. كذلك أسهمت إيران في تطوير نظام للألغام البحرية لتحالف الحوثي-صالح. وقد أصابت هذه الألغام سفينة حراسة تابعة للحكومة اليمنية بالقرب من ميناء «المخا» بمحافظة تعز وقارب صيد بالقرب من «ميدي» في مارس 2017م. كذلك وفّرت إيران أو وكلاؤها التكنولوجيا التي استخدمتها ميليشيات الحوثي-صالح في شن هجوم بالقوارب الموجهة عن بُعد على إحدى السفن الحربية السعودية في البحر الأحمر في يناير 2017م[2].

وقد ترتب على هذه الأنشطة الإيرانية تعزيز قدرة ميليشيات الحوثيين

---

(1) يمن مونيتور: «منظومات الصواريخ الإيرانية بيد الحوثيين»، 20 نوفمبر 2016. http://cutt.us/cNcy

(2) Maher Farrukh and Tyler Nocita: «Warning Update: Iran's Hybrid Warfare in Yemen», Critical Threats, March 2017 ,26. http://cutt.us/4LSVR

وحليفهم على مواصلة عملياتها العسكرية، وعلى شن عديد من الهجمات الخطيرة على القوّات الموالية للحكومة اليمنية الشرعية، كما ترتب عليها أيضًا تعزيز قدرة الميليشيات الحوثية على استهداف الأراضي السعودية بعديد من الهجمات الصاروخية، ولا سيّما المناطق الحدودية المتاخمة لليمن. كما أن قيام إيران بإمداد الميليشيات الحوثية بكمّيات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، أو قيامها بالمساعدة في تعديل مخزونات صواريخ «سكود» الموجودة من قبل لدى هذه الميليشيات، قد ترتب عليه تصاعد خطورة الهجمات الصاروخية لهذه الميليشيات، والتي وصلت إلى حد قيامها باستهداف مطار الملك خالد الدولي في «الرياض» بهجوم صاروخي في 4 نوفمبر 2017م. وقد جرى هذا الاستهداف باستخدام صاروخ باليستي من طراز «بركان H2»[1]، الذي زعم الحوثيون أنه نسخة معدلة محليًّا من صاروخ «سكود»، في حين أشارت دلائل عديدة إلى أنه صاروخ إيرانيّ الصنع.

أما بالنسبة إلى التدريب العسكري فقد عملت إيران على تدعيم قدرات ميليشيات الحوثيين وحلفائهم من خلال تزويدهم بالمهارات التي يفتقرون إليها، مثل التخطيط الاستراتيجي، وإكسابهم بعض المهارات العسكرية المتخصصة اللازمة للتعامل مع الأسلحة المعقدة والاستراتيجية. وفي هذا الإطار أشار عديد من التقارير، نقلًا عن مسؤولين أمنيين أمريكيين وغربيين، إلى قيام وحدات من الحرس الثوري الإيراني بتدريب الميليشيات الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية. وقد شمل ذلك قيام الحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» اللبناني بتدريب الحوثيين على استخدام الأسلحة المتقدمة التي استولوا عليها من القواعد العسكرية اليمنية إبان سيطرتهم على العاصمة صنعاء[2]، فضلًا عن

(1) قناة روسيا اليوم: «الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي»، 4 نوفمبر 2017.
https://arabic.rt.com/videoclub/908333

(2) Reuters: Warren Strobel and Mark Hosenball: «Elite Iranian guards training Yemen's Houthis: U.S. officials», March 2015 ,28. http://cutt.us/1eSap

قيام إيران بتزويد ميليشيات الحوثيين ببعض المتخصصين العسكريين من الشيعة العرب والأفغان لتدريب هذه الميليشيات والعمل لديها كمستشارين لوجيستيين. ومن ضمن هؤلاء عناصر من الأفغان الذين قاتلوا في سوريا تحت قيادة «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني[1].

وعلاوة على ذلك، قامت إيران بتقديم بعض الدعم العسكري لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، من خلال إمدادها بالأسلحة، وتقديم التدريب العسكري لعناصرها، في إيران أو في بعض مناطق النفوذ الإيراني، كلبنان والعراق وسوريا[2]. وإن كان هذا الدعم قد تراجع عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء.

---

(1) Jonathan Saul and Parisa Hafezi, op. cit.

(2) نبيل البكيري: مرجع سابق.

الفصل الرابع

مواقف الأطراف الدولية والإقليمية
من الدور الإيراني في اليمن

الفصل الرابع

مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الدور الإيراني في اليمن

تمارس مواقف الأطراف الدولية والإقليمية -وخصوصًا مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والسعودية، وتركيا- تأثيرًا مُهِمًّا على الدور الإيراني في اليمن، سواء تقييدًا لهذا الدور وخصمًا منه في حالة المواقف المعارضة له، أوتدعيمًا وتشجيعًا لهذا الدور في حالة المواقف المساندة له أوالمتساهلة معه.

أولًا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

مرّ موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدور الإيراني في اليمن بمرحلتين: مرحلة حكم باراك أوباما، التي اتسم الموقف الأمريكي إزاء إيران خلالها بالتساهل، الأمر الذي أسهم بشكل أو بآخر في تشجيع إيران على تصعيد أنشطتها الرامية إلى توسيع نفوذها وهيمنتها في عديد من دول المنطقة ومن بينها اليمن، ومرحلة حكم «دونالد ترامب»، التي اتسمت بتبنّي مواقف أكثر حدّة تجاه أنشطة إيران التوسعية، وحملت بوادر قوية لتصعيد الضغوط عليها لكبح جماح هذه الأنشطة.

ففي مرحلة حكم باراك أوباما، وفي ظل تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ والهيمنة في دول المنطقة، جاء توقيع الولايات المتحدة والقوى الكبرى للاتفاق النووي مع إيران، في عام 2015م، ليوفر غطاءً سياسيًّا للمشروع الإيراني في الإقليم، إذ على ما يبدو لم ينحصر التوافق بين طرفَي الاتفاق النووي في قضية إيران النووية فحسب، بل شمل تفاهمات أخرى مباشرة وغير مباشرة تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي. وقد اتضحت طبيعة هذه التفاهمات، وما تضمنته من تنازلات لإغراء إيران للتجاوب مع شروط الاتفاق، من بعض الوقائع كالقبول بإيران كطرف أساسيّ في ما يطرح من مبادرات لحل الأزمة السورية[1].

(1) محمد مجاهد الزيات: التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج.. المتغيرات والحلول، 29 نوفمبر 2015. http://cutt.us/HUZ1K

وقد أسهم التساهل الأمريكي، في عهد إدارة أوباما، إزاء التدخلات الإيرانية في العراق وسوريا -فضلًا عن التركيز على هدف القضاء على تنظيم «القاعدة» في اليمن كأولوية استراتيجية عليا، على حساب مواجهة تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية- في إتاحة الفرصة لإيران لتكثيف أنشطتها التدخلية في اليمن. وهو الأمر الذي كان محل انتقاد شديد من السياسيين الأمريكيين أنفسهم للموقف الأمريكي تجاه توسّع النفوذ الإيراني، فعلى سبيل المثال اتهم السناتور جون ماكين، في يناير 2015م، إدارة الرئيس أوباما بـ«السماح لإيران بالاستيلاء على الشرق الأوسط»، مضيفًا أن «الحوثيين المدعومين من إيران هم من استولى على السلطة في اليمن وليس تنظيم (القاعدة)، وأن الإيرانيين الآن مهيمنون أو يمتلكون نفوذًا كبيرًا في العراق ولبنان وسوريا واليمن»، منتقدًا عدم تعامل إدارة أوباما مع مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة كأولوية[1].

وفي هذا الإطار ظهرت بعض المؤشرات على ميل إدارة أوباما إلى القبول الضمني بالدور الإيراني في اليمن كأمر واقع، وذلك من خلال الاعتراف الضمني بالمكاسب التي حققها الحوثيون حلفاء إيران على الساحة اليمنية. ففي أغسطس 2016م، وفي أعقاب اجتماعه في جدة مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، قدم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مبادرة سياسية لحل الأزمة اليمنية واستئناف مفاوضات السلام بين طرفَيها. وقد نصّت هذه المبادرة على وقف الأعمال العسكرية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسحاب ميليشيات الحوثيين والرئيس المخلوع من صنعاء وبقية المدن التي تسيطر عليها، وتسليم أسلحتها الثقيلة إلى طرف ثالث محايد. مع تأكيد جون كيري على أن هذه المبادرة تمنح الحوثيين فرصة المشاركة في حكم البلاد، باعتبارهم

(1) CBS News: «Face the nation», January 2015 ,25. http://cutt.us/x4748

يشكلون «أقلّية» في اليمن[1]. وفي سبتمبر 2016م شرعت الإدارة الأمريكية في التواصل بشكل مباشر مع الحوثيين، إذ أُعلن عن أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية اجتمع مع وفد من الحوثيين في العاصمة العُمانية مسقط، وعرض عليهم مقترحًا لوقف شامل لإطلاق النار في اليمن[2].

وعلى ما يبدو أتت هذه المساعي الأمريكية في إطار توجه إدارة أوباما نحو التعامل مع الحوثيين كفاعل رئيسيّ في اليمن، مع الميل إلى تمكينهم على الساحة السياسية اليمنية باعتبارهم أقلّية، وذلك في سياق التوجه العام للإدارات الأمريكية التي يقودها «الحزب الديمقراطي» نحو تمكين الأقلّيات في عديد من الدول. وهو ما اتضح من بنود مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والتي نصت على تلازم المسارين السياسي والعسكري لحل الأزمة اليمنية، وتسليم سلاح الميليشيات الحوثية لطرف ثالث محايد (في حين أن المرجعيات السابقة لحل الأزمة نصت على أن يبدأ الحل بانسحاب ميليشيات الحوثيين من المدن وتسليم السلاح لحكومة عبد ربه منصور هادي، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية)، مما يعني أن هذه المبادرة كانت أقرب إلى تلبية طموحات الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع منها إلى تحقيق أهداف التحالف العربي في اليمن، الأمر الذي عُدّ بمثابة مكافأة للحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع على مغامرتهم العسكرية، ومثّل بالتالي مؤشرًا على قبول إدارة أوباما ضمنيًّا بالنفوذ الإيراني في اليمن.

أما في عهد إدارة دونالد ترامب، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا متشددًا تجاه إيران، وجعلت من مواجهة نفوذها وأنشطتها السلبية في المنطقة إحدى أهمّ أولوياتها. وفي هذا الإطار أعلن الرئيس ترامب، في 13 أكتوبر

(1) قناة روسيا اليوم: «كيري يعلن إطلاق مبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية»، 25 أغسطس 2016. http://cutt.us/BzaBK

(2) المصدر أون لاين: «الحوثيون يدرسون مقترحًا أمريكيًّا لوقف إطلاق النار في اليمن»، 15 سبتمبر 2016. http://cutt.us/P1li9

2017م، عن استراتيجية أمريكا الجديدة تجاه إيران، التي أكدت على ضرورة «منع إيران من الحصول على السلاح النووي ودعم الإرهاب وزعزعة استقرار الشرق الأوسط، مع البدء بفرض عقوبات مشددة ضد الحرس الثوري الإيراني، والامتناع عن التصديق على الاتفاق النووي مع إيران، ومطالبة الكونغرس بدراسته للبتّ في إمكانية إعادة فرض عقوبات عليها، مع إخضاع هذا الاتفاق للمراجعة المستمرة»[1].

وفي هذا السياق، عدّت إدارة ترامب أن اليمن يشكّل مجالًا بالغ الأهمية في حملتها المتصاعدة الهادفة إلى الحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة، خصوصًا مع تزايد القلق الأمريكي من اكتساب إيران القدرة على عرقلة الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، في ظل مواصلة النظام الإيراني دعم الحوثيين عسكريًّا، ولا سيّما بتزويدهم بأنظمة صواريخ متطوّرة، مما مكّنهم من مهاجمة بعض السفن في المياه الإقليمية اليمنية. ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في وقف هذا الدعم الإيراني للحوثيين عبر تعزيز جهودها الرامية إلى حراسة الممرات المائية الاستراتيجية قبالة ساحل اليمن، فضلًا عن زيادة دعمها لقوّات التحالف العربي[2].

ثانيًا: موقف روسيا الاتحادية

يُعَدّ الموقف الروسي الأكثر قبولًا وتسامحًا تجاه الدور الإيراني في اليمن. وقد أسهم هذا الموقف في تشجيع إيران على تعزيز مساعيها لتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية. وذلك في ظل ما اتسمت به العَلاقات بين إيران وروسيا من تقارب كبير في وجهات النظر تجاه عديد من القضايا الإقليمية، وارتقاء التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وفي التعامل مع بعض الملفات كما

(1) سي إن إن العربية: «ترامب يعلن استراتيجيته الجديدة تجاه إيران: لن نصدق على الاتفاق النووي»، 13 أكتوبر 2017. http://cutt.us/fNtts

(2) جاي سولومون: «ترامب يضع تركيزًا كبيرًا على اليمن في حملة التصدي لإيران»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 20 أكتوبر 2017. http://cutt.us/SgMeu

في الملف السوري، ولا سيّما منذ عام 2013م، إلى مستويات غير مسبوقة. وهو التعاون الذي يُعَدّ جزءًا من سياسة البلدين لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط[1].

ورغم عدم توافق التوجهات الروسية بصورة كاملة مع طبيعة وأهداف التوجهات الإيرانية بخصوص قضايا المنطقة، ومن بينها اليمن، فإنّ إيران سعت إلى استثمار التقارب والتنسيق مع الجانب الروسي بشأن بعض الملفات الإقليمية، وخصوصًا الملف السوري، لصالح خدمة نفوذها وأنشطتها التدخلية في اليمن. وفي هذا الإطار، صرح علي أكبر ولايتي، مستشار مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، في فبراير 2016م، بأن «إيران ستتدخل في اليمن بدعم روسيّ على غرار ما حدث من تعاون روسيّ-إيرانيّ في سوريا والعراق، وأن هناك تحوّلًا غير مسبوق في التنسيق بين إيران وروسيا ولن يقتصر على سوريا، وأن رقعة هذا التعاون، بالإضافة إلى العراق ولبنان، ستمتد إلى اليمن أيضًا»[2]. ورغم عدم حدوث ذلك، وتضاؤل احتمالية حدوثه في المستقبل، فإن مجرد الحديث الإيراني عن إمكانية التدخل في اليمن بدعم من روسيا يُعَدّ مؤشرًا قويًّا على أن الموقف الروسي قد أسهم بشكل ملموس في توسيع هامش المناورة بالنسبة إلى دور إيران في اليمن، وشجّعها على مواصلة أنشطتها التدخلية ومساعيها الرامية إلى توسيع نفوذها على الساحة اليمنية.

ومن جانب آخر، ساعدت روسيا، وإن بشكل غير مباشر، في دعم النفوذ الإيراني في اليمن، من خلال بعض المواقف السياسية التي شكّلت دعمًا سياسيًّا للحوثيين المتحالفين مع إيران، وأسهمت في تشجيعهم على التعنت والمماطلة في الاستجابة للجهود السياسية الدولية لتسوية الأزمة. ففي 12 فبراير 2015م رفضت روسيا إصدار بيان من مجلس الأمن الدولي يحمِّل الحوثيين المسؤولية

(1) آنا بورشفسكايا: «هل يستطيع ترامب فكّ التحالف الروسي-الإيراني؟»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 6 فبراير 2017 http://cutt.us/0v8ZG

(2) العربية نت: «مستشار خامنئي: سنتدخل في اليمن بدعم روسيّ». 21 فبراير 2016. http://cutt.us/DnnsC

عن فشل العملية السياسية، وعن تفاقم الأزمة اليمنية، ويُدين استيلاءهم على السلطة في صنعاء[1]. وفي يوليو 2016م، وعقب إعلان الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع تشكيل ما يسمى بـ«المجلس السياسي» لحكم اليمن، كبديل للحكومة الشرعية، وصف القائم بأعمال السفارة الروسية في صنعاء تشكيل هذا المجلس بأنه خطوة صائبة في الاتجاه الصحيح، ودعا اليمنيين إلى تجاوز الحديث عن الشرعية[2]. وفي أغسطس 2016م عرقلت روسيا إصدار بيان من مجلس الأمن بشأن اليمن يدعو الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع للاستجابة لمساعي تسوية الأزمة، وهو الموقف الذي أشاد به الحوثيون، عادّين إياه دعمًا روسيًّا لهم[3]. وقد عكس هذا الموقف الروسي، الداعم بشكل أو بآخر للحوثيين، الرغبة الروسية-الإيرانية المشتركة لتوظيف الملف اليمني كورقة ضغط لمساومة الولايات المتحدة بخصوص ملفات أخرى، ولا سيّما الملفَّين السوري والأوكراني[4].

ثالثًا: موقف المملكة العربية السعودية

يُعَدّ الموقف السعودي الموقف الأكثر معارضةً وحزمًا تجاه الدور الإيراني في اليمن. وقد لعب هذا الموقف دورًا محوريًّا قويًّا في وقف تغلغل النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية، إذ عملت السعودية على مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، وكثفت جهودها لمحاصرة هذا النفوذ من خلال زيادة حضورها السياسي والعسكري على الساحة اليمنية. فعلى المستوى السياسي، سعت السعودية إلى تطبيق المبادرة الخليجية (وتعديلاتها) من أجل ملء الفراغ

(1) العربية نت: «اليمن.. مجلس الأمن الدولي يخفق في إدانة الحوثيين»، 12 فبراير 2015.
http://cutt.us/9G3It

(2) محمود الطاهر: «اليمن ورقة روسيا الرابحة لانتزاع النصر في سوريا وأوكرانيا»، ن بوست، 24 أغسطس 2016. http://www.noonpost.org/content/13569

(3) إرم نيوز: «الحوثيون يشيدون بالدعم الروسي لهم في مجلس الأمن»، 3 أغسطس 2016.
http://cutt.us/7mLWA

(4) محمود الطاهر: مرجع سابق.

السياسي ومنع تفاقم الأزمة في اليمن. وعلى المستوى العسكري، وعقب سيطرة الحوثيين على السلطة في العاصمة صنعاء بالقوة المسلحة، أطلقت السعودية عملية «عاصفة الحزم» لمواجهة الانقلاب الحوثي، مما أرسل رسالة بالغة القوة إلى الجانب الإيراني بأن السعودية لن تسمح مطلقًا لإيران ببسط نفوذها في المجال الحيوي السعودي، كما أرسل رسالة واضحة إلى القوى الدولية الكبرى -خصوصًا في ظل تقاربها النسبي مع إيران نتيجةً للتوافق حول الملف النووي- عن أن السعودية، بالمشاركة مع دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، بإمكانها المبادرة بالدفاع عن أمنها ومصالحها الاستراتيجية بمعزل عن حسابات وتوافقات القوى الدولية الكبرى مع إيران.

علاوة على ذلك، كثفت المملكة العربية السعودية مساعيها الرامية إلى حشد الجهود الدولية والإقليمية لعزل إيران ومواجهة أنشطتها التدخلية ومساعيها الرامية إلى بسط النفوذ والهيمنة في الجوار الإقليمي. وفي هذا الإطار نجحت السعودية في عقد «قمّة الرياض» في مايو 2017م، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الدول العربية والإسلامية، التي كان أحد أبرز اهتماماتها التصدي للأنشطة الإيرانية في المنطقة باعتبارها تتسبب في انتشار الفوضى والنزاعات الطائفية والإرهاب.

رابعًا: موقف تركيا

بشكل عام يُعَدّ موقف تركيا معارضًا لدور إيران وأنشطتها التدخلية في عديد من دول المنطقة، ولا سيّما في اليمن. وذلك في ظل ما تتسم به العَلاقات بين الطرفين من تنافس -ذي خلفية تاريخية- على الزعامة الإقليمية، فضلًا عن اختلاف توجهاتهما، نتيجةً لتباين المنظومة القيمية للنظام السياسي لكلا البلدين، وتعارض التحالفات الدولية لكل منهما، واختلاف الأدوات التي يتوسلها الطرفان لتحقيق مصالحهما في المنطقة، إذ تميل تركيا إلى التركيز على استثمار قوّتها الناعمة ونموذجها الاقتصادي الناجح وانفتاحها على الدول

الغربية والدول العربية على حد سواء لمدّ نفوذها، بينما تعتمد إيران في فرض حضورها ونفوذها الإقليميين على أدوات وأساليب القوة الصلبة في الغالب، مستندةً إلى اعتبارات طائفية ضيقة.

وفي هذا الإطار، رفضت تركيا التوجهات والسياسات الإيرانية في المنطقة، ووجّهت إليها انتقادات شديدة. ففي مارس 2015م، اتهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إيران بـ«محاولة الهيمنة على المنطقة» من خلال دعم الجماعات الشيعية في العراق وسوريا واليمن، مضيفًا أن إيران «لديها أجندة طائفية»، وأنها أسهمت في تحوّل الصراع في اليمن إلى صراع طائفيّ، وأنه «يجب على إيران أن تغيّر توجّهاتها، وعليها أن تنسحب من اليمن، وكذلك من سوريا والعراق»[1]. وفي أبريل 2017م، اتهم الرئيس التركي إيران بـ«انتهاج سياسة انتشار وتوسع فارسية»، وبأن «لديها حسابات خاصة تتعلق بسوريا والعراق واليمن ولبنان، وتسعى للتغلغل في هذه المناطق من أجل تشكيل قوة فارسية في المنطقة»[2]. لكن هذه الانتقادات تراجعت في ظل التقارب بين تركيا وإيران نتيجةً لبعض التطوّرات السياسية التي شهدتها المنطقة، وعلى رأسها التطوّرات المتعلقة باستفتاء انفصال إقليم كردستان العراق في سبتمبر 2017م، والتي استدعت توافق البلدين، باعتبار أن القضية الكردية تندرج ضمن أبرز اهتماماتهما المشتركة.

(1) Al – Arabiya:«Erdogan: ‘Iran is trying to dominate the region», March 2015 ,27. http://cutt.us/OcYwV

(2) وكالة أنباء الأناضول: «أردوغان: لن نسمح باقتطاع أراض من سوريا.. وإيران تنتهج سياسة توسع فارسية»، 20 أبريل 2017. http://cutt.us/fRCap

الفصل الخامس

حدود الدور الإيراني في اليمن
وانعكاساته على الأمن الإقليمي

الفصل الخامس

حدود الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي

يصطدم سعي إيران لتفعيل دورها وتوسيع مجال نفوذها في اليمن بمعوقات وتحدّيات عديدة تقلل من إمكانية توسع هذا الدور، وتحدّ من فرص نجاحه في تحقيق كامل أهدافه، إذ إنّ القيود على هذا الدور في اليمن تفوق في المجمل الفرص المتاحة له. وترتبط هذه المعوقات والقيود بطبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية، وبقدرات الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين ودورهم، وبطبيعة القدرات الإيرانية الذاتية.

أولا: حدود الدور الإيراني في اليمن

فمن ناحية القيود المرتبطة بطبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية، تتسم الساحة اليمنية بالتعقيد وتقلّب التوجّهات والولاءات السياسية، مما يجعل التحالفات الإيرانية مع بعض القطاعات اليمنية، التي تعتمد عليها إيران لمد نفوذها في اليمن، ولا سيّما تحالفها مع الحركة الحوثية والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، عرضةً للتفكك. ولعل من أبرز الدلائل على تقلّب الولاءات وتغيّر التحالفات على الساحة اليمنية هي أن إيران دعمت في السابق الزعيم الجنوبي علي سالم البيض، لكنه قطع تعاملاته معها عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء، بل إنّ العناصر التابعة لقوّات الحراك الجنوبي، التي حصلت من قبل على دعم وتدريب من إيران، انضمت إلى القوّات التي قامت بالتصدي لميليشيات الحوثيين وطردتهم من محافظة الضالع (في جنوب اليمن) في منتصف عام 2015م[1]. وذلك فضلًا عن أن تحالف الحوثي-صالح نفسه هو تحالف مرحليّ بين خصوم سابقين، إذ خاض الطرفان في السابق جولات عديدة من الصراع المسلح في الفترة من عام 2004 وحتى 2010م.

---

(1) Farea Al – Muslimi: op. cit.

ومن جانب آخر، تفتقر جماعة «أنصار الله» الحوثية -التي تعتمد عليها إيران بشكل رئيسيّ لتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية- إلى التأييد الشعبي الكافي والقدرات المادية والإمكانات البشرية التي تمكّنها من تعزيز سيطرتها على اليمن، أو المحافظة على مكتسباتها العسكرية والاستمرار في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها، ولا سيّما على المدى الطويل، خصوصًا أن القطاعات الزيدية اليمنية ليست متحدة بالكامل خلف هذه الجماعة التي تُعَدّ في نظر كثير من الزيديين بعيدة عن أصول الزيدية الحقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تزخر الساحة اليمنية بقوى مؤثرة ونخب سياسية وفصائل عديدة بخلاف الحركة الحوثية، كالتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والنخب الجنوبية، وفصائل الحراك الجنوبي، والقوى السلفية. وتمثل هذه النخب والقوى عائقًا كبيرًا أمام تمكّن جماعة «أنصار الله» الحوثية من ترسيخ سيطرتها وهيمنتها على الساحة اليمنية، وتشكل بالتالي عقبة قوية أمام دور إيران ومشروعها في اليمن، لا سيّما أن هذه القوى والنخب (ومعها أيضًا غالبية القطاع الزيدي اليمني، وقطاعات كبيرة من حزب الرئيس المخلوع، «حزب المؤتمر الشعبي العام») تولي اهتمامًا بالغًا بواقع ومستقبل العَلاقة بين اليمن ومحيطه الإقليمي العربي، بحكم إدراكها لحتمية الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تجمع اليمن بدول هذا المحيط، وخصوصًا بالمملكة العربية السعودية، وترفض أي محاولات لتجاوز هذه الروابط من خلال جعل اليمن رهينة لمشاريع أو إملاءات طرف خارجيّ كإيران.

وكذلك يمثل العامل القَبَلي عائقًا كبيرًا أمام تعزيز النفوذ الإيراني في اليمن. فمن جانب، تظل إيران غير مُلِمّة بتعقيدات الوضع القَبَلي اليمني، الذي لا يعبّر فقط عن مجرّد بنية اجتماعية تقليدية، بل يُعَدّ عنصرًا رئيسيًّا بالغ التأثير في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية، كما يُعَدّ أحد أهم مفاتيح النفوذ في

اليمن، مما يحدّ من قدرة إيران على التأثير طويل الأمد في السياسات اليمنية الداخلية، ويقيد بالتالي دورها ونفوذها على الساحة اليمنية، نظرًا لعدم امتلاك إيران الخبرة الكافية للتعامل مع هذا الوضع القَبَلي المعقد. ومن جانب آخر، تشكّل الاعتبارات القَبَلية عقبة كبيرة أمام نجاح الحركة الحوثية في ترسيخ هيمنتها، وتُعَدّ بالتالي عقبة أمام توسع النفوذ الإيراني في اليمن. وذلك في ظل حالة العداء والتنافر التي تميز العَلاقة بين الحركة الحوثية وقطاعات قَبَلية كبيرة ومؤثرة. وهو العداء الذي تزايدت شدّته مع سعي هذه الحركة لبسط سيطرتها بالقوة المسلحة على الدولة اليمنية، واستهدافها وقمعها -في سبيل تحقيق ذلك- لقوى قَبَلية مُهِمّة من الجناحين الرئيسيين للخارطة القَبَلية (حاشد وبكيل)، كـ«آل الأحمر»، زعماء حاشد، القبيلة الأقوى نفوذًا، وقبائل أرحب والجوف ومأرب، المنتمية إلى بكيل، القبيلة الأكثر عددًا في اليمن.

علاوة على ذلك، تُعَدّ حالة الفرز الطائفي التي يتسم بها الصراع اليمني القائم، والتي تعتمد عليها إيران لتوسيع مجال نفوذها في اليمن عبر استقطاب بعض القطاعات المذهبية اليمنية، حالة طارئة (رغم تفاقمها في الوقت الراهن كعَرَض للصراع المحتدم). وذلك بحكم أن الانقسامات المذهبية الطائفية ليست متجذرة في المجتمع اليمني، نظرًا للتقارب الكبير بين المذهبين السنّي (الشافعي) والزيدي، اللذين تعايشا تاريخيًّا في توافق، ودون صراعات في الغالب، فضلًا عن أن الصراع الحالي ليس صراعًا طائفيًّا في جوهره، بل هو صراع سياسيّ على السلطة والنفوذ بالأساس. وبالتالي فإنّ ثمة احتمالية كبيرة لانغلاق المجال مستقبلًا أمام التدخلات الإيرانية، التي تعتمد بشكل رئيسيّ على استغلال حالة الفرز الطائفي المترافقة مع الصراع، وذلك في ظل احتمالية تراجع حالة الفرز الطائفي هذه مع الوصول إلى تسوية سياسية للصراع (عاجلًا أو آجلًا)، وإقامة نظام سياسيّ متوازن يستوعب كل القوى والجماعات اليمنية.

ومن ناحية القيود المرتبطة بقدرات الفاعلين الإقليميين والدوليين

الآخرين ودورهم، يشكّل دور المملكة العربية السعودية قيدًا قويًّا على دور إيران، وعائقًا كبيرًا أمام محاولاتها الرامية إلى توسيع نفوذها في اليمن، الذي يُعَدّ مجالًا حيويًّا مُهِمًّا وعمقًا استراتيجيًّا بالنسبة إلى السعودية، إذ تحظى الأخيرة بنفوذ قويّ في اليمن يستند إلى روابط تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية وثيقة، كما يستند إلى دراية واسعة بتعقيدات الأوضاع القَبَلية اليمنية وخبرة تراكمية كبيرة في التعامل مع هذه التعقيدات، فضلًا عن استناد هذا النفوذ إلى دور نشط على الساحة اليمنية تتمثل أبرز مظاهره في قيام السعودية بتقديم قدر كبير من الدعم لليمن سواء للأجهزة الحكومية أو للمؤسسات غير الحكومية، وذلك على مدى فترة زمنية طويلة، إذ يقدر البعض حجم الدعم الذي قدمته السعودية لليمن على مدى السنوات الماضية بنحو 50 مليار دولار[1].

وفي هذا الإطار، جاء تدخّل السعودية عسكريًّا في اليمن بمشاركة عدد من الدول العربية الأخرى، لمواجهة مساعي الحوثيين لبسط سيطرتهم على كامل الأراضي اليمنية بالقوة المسلحة، ليضع حدًّا لتغلغل النفوذ الإيراني في اليمن، وذلك من خلال إرسال رسالة واضحة لإيران بأن السعودية مصممة على الحفاظ على التوازنات السياسية القائمة في اليمن باعتباره مجالًا حيويًّا لها، وعازمة على الدفاع عن نفوذها ومصالحها في هذا المجال الحيوي بمختلف الوسائل، بما فيها قدراتها العسكرية أو قوّتها الصلبة، الأمر الذي حدّ بشكل كبير من هامش الحركة المتاح للدور الإيراني على الساحة اليمنية.

كذلك يمثل دور الولايات المتحدة الأمريكية عقبة قوية أمام الدور الإيراني في اليمن، خصوصًا مع تبنّي إدارة الرئيس دونالد ترامب نهجًا أكثر تشددًا تجاه إيران، وتكثيف الضغوط السياسية والاقتصادية عليها، والإعلان عن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة للتصدي للأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة، ولا سيّما في اليمن، بهدف الحيلولة دون تمكّن إيران من

(1) شجاع البقمي: «50 مليار دولار.. حجم الدعم السعودي لاقتصاد اليمن»، جريدة الشرق الأوسط، 27 مارس 2015. http://cutt.us/Mu7A5

ترسيخ نفوذها بالقرب من ممرّ بحريّ استراتيجيّ كمضيق باب المندب، والحيلولة دون اكتسابها القدرة على التحكم في هذا الممرّ المهمّ، أو عرقلة الملاحة الدولية فيه، سواء بشكل مباشر أو من خلال حلفائها ووكلائها الإقليميين.

ومن ناحية القيود المرتبطة بطبيعة القدرات الإيرانية الذاتية، تشكّل محدودية قدرات إيران الذاتية، مقارنة بمساحة أدوارها وأنشطتها الطموحة في عديد من دول المنطقة، عقبةً رئيسية أمام تفعيل دورها وتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية. فإيران ليست قوة كبرى، ولا قوة إقليمية صاعدة مهيمنة، وإنما قوة إقليمية متوسطة الحجم، تعاني من معضلات سياسية كبيرة وضغوط وتحديات اقتصادية صعبة. ولذلك لا يتناسب مستوى تحديثها ولا مستوى قدراتها الاقتصادية والعسكرية مع مساحة دورها وأنشطتها في الجوار الإقليمي، ولا سيّما في اليمن، خصوصًا في ظل الضغوط والأدوار والأنشطة المضادة الرامية إلى تحجيم هذا الدور، وتحديدًا ضغوط وأنشطة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يترتب عليه تقييد الأدوات التي تعتمد عليها إيران في ممارسة دورها وتعزيز نفوذها في اليمن، أو الحدّ من فعالية هذه الأدوات.

فبالنسبة إلى الأدوات المرتبطة بالقوة الصلبة، وخصوصًا الدعم العسكري من خلال الإمداد بالأسلحة وتوفير التدريب والخبرات العسكرية، ثمة قيود قوية على هذه الأدوات. فمن جهة، من الصعب على إيران توظيف مزيد من الموارد، وتحمّل مزيد من الأعباء بتصعيد دعمها العسكري للحوثيين، في ظل التزاماتها الكبيرة تجاه حلفائها في كل من العراق ولبنان وسوريا، والتي تمثل أولوية رئيسية بالنسبة إليها. ومن جهة أخرى، تدرك إيران أن تصعيد مستويات دعمها العسكري للحوثيين قد يؤدي إلى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع السعودية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر تعي إيران جيدًا سوء عواقبه، وترغب في تجنّبه.

وبالنسبة إلى الأدوات المرتبطة بالقوة الناعمة، كالأداة الإعلامية والتشيع السياسي، ثمة حدود كبيرة على تأثير هذه الأدوات وفعاليتها. فبخصوص الأداة الإعلامية، على الرغم من أن النظام الإيراني كثف دعاياته السياسية عبر أذرعه الإعلامية المتعدّدة، وخصوصًا باللغة العربية، ونجح نسبيًّا في توصيل وجهة نظره حول الصراع في اليمن، ولا سيّما لجماهيره أو للقطاعات القريبة منه مذهبيًّا، فإنه واجه قيودًا كبيرة في التأثير على الرأي العام الإقليمي حول الصراع، وخصوصًا في أوساط الجماهير السنّية التي تشكّل الأغلبية في المنطقة. وذلك نتيجةً لفعالية وسائل الإعلام العربية -ولا سيّما تلك الوسائل التي تمتلها المملكة العربية السعودية أو تموّلها- في موازنة السردية الإيرانية بخصوص الصراع في اليمن ودور إيران فيه[1].

وبخصوص أداة التشيع السياسي، وما يرتبط بها من شعارات «مقاومة الظلم والاستكبار» و«نصرة المستضعفين»، فحدود تأثيرها على الساحة اليمنية ضيقة، إذ يقتصر هذا التأثير، في الغالب الأعمّ، على القطاعات المذهبية القريبة من إيران، ولا سيّما بعض القطاعات الزيدية، وهي أقلّية. فضلًا عن أن تركيز إيران بشكل رئيسيّ على الاستقطاب الطائفي بغرض توظيف بعض الجماعات المذهبية لخدمة مصالحها وأهدافها، دونما اعتبار للدمار الناجم عن ذلك، قد عزز سمعة إيران كقوة طائفية هدامة، وأسهم في تنامي ردود الفعل الرافضة لتوجهاتها وسياساتها على مستوى القطاعات الشعبية الأوسع في اليمن، وحتى على مستوى القطاع الزيدي نفسه. وعلاوة على ذلك، أطاح التناقض بين شعارات إيران وحلفائها في اليمن، وبين ممارساتها وممارسات هؤلاء الحلفاء، بفرص تأثير أداة التشيع السياسي، وما يرتبط بها من شعارات براقة، على الساحة اليمنية. ففي حين ولجت إيران إلى اليمن متدثرةً بشعارات نصرة المستضعفين والمضطهدين ومقاومة الظلم والاستكبار،

(1) Majid Rafizadeh: op. cit.

أسهمت تدخلاتها وممارساتها الواقعية في انتقال حلفائها الحوثيين من حالة «الاستضعاف» -باعتبار أنهم عانوا من التهميش والظلم في مرحلة سابقة- إلى حالة «الاستكبار»، بقمعهم لخصومهم السياسيين والمذهبيين، وسعيهم لفرض هيمنتهم على الدولة اليمنية بالقوة المسلحة. هذا التناقض الصارخ بين الشعارات والممارسات -الذي جعل من الشعارات الإيرانية الثورية، المتعلقة بمقاومة الظلم ومواجهة الاستكبار ونصرة المستضعفين، نفاقًا سياسيًّا خالصًا- أفقد إيران وحلفاءها المصداقية، مما حدّ كثيرًا من تأثير التشيع السياسي كأداة لتوسيع مجال النفوذ الإيراني في اليمن.

ثانيًا: انعكاس الدور الإيراني في اليمن على الأمن الإقليمي

نتيجةً لتغيّب فكرة الاعتماد المتبادل في تحقيق الأمن عن العقلية الإيرانية، وميل إيران إلى التعاطي مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، بتصوّرها أنه يتوجب عليها أن تعمل على الخصم من أمن بعض دول الجوار الإقليمي، أو من أمن المنظومة الإقليمية ككل، من أجل تدعيم أمنها القومي، ونتيجةً لتجاوز دور إيران في اليمن للقنوات والأساليب المؤسسية الطبيعية المرتبطة بالعَلاقات السياسية الرسمية بين الدول، واعتمادها بالأساس على توظيف فاعلين دون الدولة لخدمة أهدافها، من خلال استقطاب ودعم بعض الجماعات والفصائل على أسس مذهبية في الغالب -ولا سيّما جماعة «أنصار الله» الحوثية- على نحو مثير للتوترات ومعزز للانقسام، ومخلّ بالتوازنات السياسية، ومقوّض للاستقرار، كان من الطبيعي أن يحمل الدور الإيراني في اليمن انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي. وذلك من خلال تأثيره على توازن القوى في الإقليم، وعلى استقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، وتهديده لأمن الممرات البحرية الدولية، وإسهامه في تنامي خطر التنظيمات المتطرفة.

1- انعكاس الدور الإيراني في اليمن على توازن القوى في الإقليم

يشير مفهوم توازن القوى إلى حالة الاستقرار أو التعادل في ما يتعلق بالقدرات الشاملة، العسكرية والسياسية والاقتصادية، إلى مجموعة من الدول التي يجمعها إطار واحد[1]. ويتطلب الحفاظ على توازن القوى أن تحدّ أي دولة من سعيها المستقلّ أو المنفرد نحو إحراز مزيد من القوة على حساب الدول الأخرى؛ إذ من شأن هذا السعي أن يثير التوتر ويخلّ بالتوازن[2].

وانطلاقًا من هذا المفهوم، يمكن تصوّر التأثير السلبي للدور الإيراني في اليمن -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- على توازن القوى في الإقليم، إذ تسعى إيران من خلال أنشطتها التدخلية على الساحة اليمنية إلى زيادة قوتها ونفوذها على حساب الدول الأخرى في المنطقة إلى الحدّ الذي تصبح معه قادرة على دفع هذه الدول إلى القبول بهيمنتها. وذلك من خلال توثيق تحالفها مع الحوثيين ودعمهم عسكريًّا، بشكل يعزز من قدرة إيران وحلفائها على شن الحروب غير المتماثلة، أو القيام بأنشطة إرهابية ضد دول الجوار الإقليمي لليمن، أو تهديد الملاحة في مضيق المندب، على نحو يفضي إلى حدوث نوع من توازن الرعب بدلًا من توازن القوى، مما يسهم في الإضرار بالأمن الإقليمي.

ومن ناحية أخرى، من المفترض أن تفضي التدخلات والأنشطة الإيرانية على الساحة اليمنية إلى الإخلال بتوازن القوى في الإقليم، من خلال احتمالين، **الأول**: من خلال ضمّ اليمن، بموقعه الاستراتيجي المهمّ وحجمه الديموغرافي الكبير نسبيًّا، إلى الجانب الإيراني (وذلك في حالة نجاح هذه التدخلات والأنشطة في تمكين الحوثيين في قمّة السلطة، على غرار ما حدث في حالة العراق بهيمنة القوى القريبة من إيران على العملية السياسية)، وبالتالي تعزيز تأثير إيران، ليس فقط في المجال الحيوي لدول الخليج، بل وفي دوائر جوار جغرافيّ واستراتيجيّ

(1) محمد مجاهد الزيات: مرجع سابق.

(2) ماجد أحمد الزاملي: «توازن القوى الدولية»، الحوار المتمدن، العدد 3386، 4 يونيو 2011.
http://cutt.us/KErsX

أخرى مُهِمّة لهذه الدول، كمنطقة القرن الإفريقي، باعتبار أن اليمن يشكّل بوابة لشبه الجزيرة العربية نحو هذه المنطقة. **والثاني**: من خلال إخراج اليمن من معادلات توازن القوى في المنطقة (على غرار ما حدث في الحالة السورية)، وذلك في حالة ما إذا استمرت التدخلات الإيرانية السلبية، وأفضت إلى إطالة أمد الصراع في اليمن بتصعيد الدعم العسكري للحوثيين، مما يترتب عليه انهيار مقوّمات الدولة اليمنية تمامًا، وبالتالي خسارة دول الخليج العربية لعمق استراتيجيّ مُهِمّ، بل وتحوّل هذا العمق إلى مصدر خطر وتهديد لهذه الدول، وهو ما يصبّ في مصلحة إيران، بحكم أن أي خسائر لدول الخليج العربية تشكل مكاسب بالنسبة إلى الجانب الإيراني في ميزان القوى الإقليمية.

علاوة على ذلك، من شأن استمرار التدخلات الإيرانية في اليمن أن يضرّ بشكل غير مباشر بتوازن القوى في المنطقة، من خلال زيادة وترسيخ اعتماد دول الإقليم على أطراف دولية وإقليمية خارجية لتحقيق التوازن، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا، مما يسهم في التأثير سلبيًّا على الجهود التكاملية لدول الإقليم المتعلقة بتدعيم قدراتها الذاتية الشاملة، أو يؤجل هذه الجهود، فضلًا عن إسهامه في إبقاء تحقيق التوازن في الإقليم مرتهنًا بحسابات وتوافقات هذه الأطراف الخارجية مع إيران.

2- انعكاس الدور الإيراني في اليمن
على استقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي

من الممكن أن يسهم الدور الإيراني على الساحة اليمنية، بشكل غير مباشر، في الإضرار باستقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي. وذلك من خلال ما يعرف بظاهرة الانتشار أو العدوى أو المحاكاة (أو ظاهرة الدومينو)، التي تعني تجاوز تأثيرات حدث أو أزمة ما للنطاق المحلي، وانتقال هذه التأثيرات إلى دول أخرى سواء في نفس النطاق الإقليمي أو خارجه.

فإذا نجحت التدخلات والأنشطة الإيرانية في تمكين الحوثيين، وهم أقلّية

محدودة نسبيًّا، من ترسيخ هيمنتهم أو تعزيز تموضعهم في العملية السياسية في اليمن، على نحو يفوق حجمهم كأقلّية. فقد يمتد تأثير ذلك إلى الدول التي تشكل فيها القطاعات الشيعية نسبة كبيرة، كالبحرين والكويت مثلًا، من خلال تصعيد بعض هذه القطاعات لتحركاتها، وإثارتها للاضطرابات والتوترات، بهدف الضغط لإعادة تشكيل التوازنات المجتمعية والسياسية لصالحها. وذلك، بالطبع، بتشجيع ودعم من قِبل إيران في محاولة منها لاكتساب مزيد من النفوذ في مناطق أخرى. ولعل من المؤشرات الدالة في هذا الإطار ما يستجدّ من حين إلى آخر من احتجاجات وتوترات في البحرين بدعم سياسيّ وإعلاميّ من إيران، بالإضافة إلى ما يتم الكشف عنه أحيانًا من خلايا إرهابية مرتبطة بإيران في بعض دول المنطقة، كـ«خلية العبدلي» على سبيل المثال، التي جرى الكشف عنها في الكويت في أغسطس 2015م، والتي أُدينت بالتخابر مع إيران و«حزب الله» اللبناني، وبالتخطيط للقيام بأعمال من شأنها الإضرار بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت[1].

3- انعكاس الدور الإيراني في اليمن على أمن الممرات البحرية الدولية

تشكّل التدخلات الإيرانية في اليمن خطرًا كبيرًا على أمن الممرات البحرية الدولية. فالدعم العسكري الإيراني لميليشيات الحوثي-صالح، الذي مكّن هذه الميليشيات من شنّ هجمات على بعض السفن العاملة في مضيق باب المندب وخليج عدن، فضلًا عن قيام إيران بإرسال بعض سفنها الحربية إلى خليج عدن بدعوى مواجهة أنشطة القرصنة في المنطقة، وإعلان بعض المسؤولين الإيرانيين عن سعي إيران لإقامة قاعدة بحرية في اليمن[2]، كلها مؤشرات تنذر بإمكانية تحوّل الصراع في اليمن إلى حرب إقليمية شاملة يترتب عليها عرقلة الملاحة في خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، والإضرار بالتالي

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع: جريدة الاتحاد: «الكويت: اعتقال 12 من أفراد (خلية العبدلي)»، 13 أغسطس 2017. http://cutt.us/d8I7I

(2) إيلاف: «إيران تعتزم إقامة قواعد بحرية في اليمن وسوريا»، 26 نوفمبر 2016. http://cutt.us/tlcQJ

بالأسواق النفطية والتجارية العالمية، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبيًّا على مصالح دول الخليج العربية.

وفي هذا الإطار أتت الهجمات الصاروخية لميليشيات الحوثي-صالح على إحدى سفن الإمداد التابعة للإمارات العربية المتحدة، وعلى المدمرة الأمريكية «ماسون» في مضيق باب المندب، في أكتوبر 2016م، لتمثل تهديدًا خطيرًا من قِبل إيران وحلفائها للأساطيل الدولية العاملة في خليج عدن ومضيق باب المندب، وتحديًا لقدرة البحرية الأمريكية على العمل بحرّية في واحدة من أهمّ نقاط العبور البحرية في العالم. وهو ما ردّت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بشنّ بعض الغارات الجوية على مواقع عسكرية تابعة للحوثيين على الساحل اليمني، الأمر الذي يُعَدّ مؤشرًا على إمكانية تفاقم الصراع في المنطقة -بسبب تنامي الأنشطة البحرية العسكرية لإيران وحلفائها في الممرات الملاحية- وتحوّله إلى حرب إقليمية شاملة ومعقدة، تهدد حرية الملاحة في مضيق باب المندب وخليج عدن[1].

وفي نفس السياق، ثمة مخاوف من احتمالية قيام إيران بإمداد الحوثيين بمزيد من الأسلحة المضادة للسفن، مما قد يسهم في تنامي قدراتهم على تهديد حركة النقل البحري الدولي في المنطقة. فعلاوة على قيام إيران بإرسال صواريخ مضادة للسفن من نوع «سي-802» إلى الحوثيين قبل بدء الحرب الراهنة في عام 2015م، ثمة مخاوف من إمكانية قيامها مستقبلًا بتزويدهم بصواريخ بحرية أكثر تطوّرًا، كصاروخ «نصر سي-704» الذي يتميز بسهولة نقله وتشغيله، ويحمل رأسًا متفجرًا يمكنه من إغراق السفن الكبيرة، ويصل مداه إلى نحو 35 كلم، مما يمكّنه من بلوغ كل أنحاء مضيق باب المندب تقريبًا، أو تزويدهم بصواريخ من فئة «كوسار» الموجهة راداريًّا وكهربائيًّا بالألياف البصرية، والتي يتراوح مداها بين 15 و25 كلم، والتي يمكن أن تشكّل تهديدًا كبيرًا للسفن العاملة في مضيق

(1) Katherine Zimmerman and Emily Estelle: «Escalation in the Red Sea: Yemen's Civil War, Iran, and Saudi Arabia», Critical Threats, October 2016 ,14. http://cutt.us/XyMLU

باب المندب وخليج عدن. وذلك فضلًا عن إمكانية قيام الحوثيين، بمساعدة غير مباشرة من إيران، بتفخيخ طرق الملاحة الساحلية والدولية القريبة من مناطق سيطرتهم، مما قد يعرقل حرية الملاحة في المنطقة[1].

4- انعكاس الدور الإيراني في اليمن على تنامي خطر التنظيمات المتطرفة

لعل من أبرز الآثار السلبية للدور الإيراني في اليمن إسهامه في تنامي خطر التنظيمات المتطرفة على الساحة اليمنية، مع ما قد يترتب على ذلك من إمكانية تجاوز أنشطة هذه التنظيمات للنطاق المحلي على نحو يهدد الأمن الإقليمي. فمن ناحية، أسهمت تدخلات إيران واستقطابها لجماعة «أنصار الله» الحوثية، ودعمها سياسيًّا وعسكريًّا، في تحوّل هذه الجماعة إلى جماعة منغلقة متطرفة، بحكم ابتعادها عن التراث الزيدي (الهادوي) الحقيقي، ونزوعها نحو استخدام العنف من أجل تحقيق أهدافها السياسية. ومن ناحية ثانية، أدى التدخل الإيراني لدعم هذه الجماعة، القريبة منها مذهبيًّا، إلى تصاعد الفرز المذهبي وإذكاء الطائفية والتطرف، من خلال نسج سردية مذهبية مضادة تتمحور حول تصوّر استهداف القطاع السنّي في اليمن، في ظل الحضور المتزايد لأفكار من قبيل «مواجهة التمدّد الشيعي» أو «التمدّد الفارسي»، على نحو أسهم في توفير ذرائع جديدة ومرجعيات تبريرية إضافية للتنظيمات المتطرفة المحسوبة على القطاع السنّي لاستقطاب مزيد من العناصر، ولتصعيد أنشطتها. ومن ناحية ثالثة، يسهم استمرار إيران في دعم الميليشيات الحوثية، وما يترتب على ذلك من إطالة أمد الصراع في اليمن، في تفاقم حالة الفوضى التي تغذي التطرف والعنف، وتحفز الجماعات المتطرفة، وتتيح لها فرصًا أكبر لتعزيز قدراتها، وتوسيع أنشطتها.

وفي هذا السياق، أدى سعي الحوثيين إلى الهيمنة على اليمن بالقوة

(1) فرزين نديمي: «كيف يمكن أن يتسبب التدخل الإيراني في اليمن بجرّ أمريكا إلى الحرب؟»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 17أكتوبر 2016. http://cutt.us/OJElU

المسلحة، واجتياحهم المناطق ذات الأغلبية السنية (الشافعية)، إلى تصاعد حدّة الفرز الطائفي، وتنشيط التنظيمات المتطرفة، كـ«تنظيم القاعدة»، الذي قدّم نفسه باعتباره مدافعًا عن القطاع السنّي. ففي 25 سبتمبر 2014م، وعقب أيام قليلة من سيطرة الحوثيين على صنعاء، أصدر التنظيم بيانًا اتهم فيه الحوثيين «باستكمال المشروع الفارسي في اليمن»، داعيًا السنّة إلى «حمل السلاح ضد الحوثيين»[1]. وقام التنظيم بتصعيد نشاطه على نحو غير مسبوق، إذ شنّ كثيرًا من الهجمات على ميليشيات الحوثيين في أماكن مختلفة من اليمن. وبحلول ديسمبر 2014م، أعلن التنظيم مسؤوليته عن 149 هجمة ضد الحوثيين في 14 محافظة خلال أقل من 90 يومًا[2]. وفي ظل تصاعد الصراع، وتنامي الطائفية والفوضى والفراغ الأمني، بات تنظيم «القاعدة» في اليمن أقوى من أي وقت مضى، إذ اتسعت حاضنته الاجتماعية، وتمكن من استقطاب عديد من العناصر القبلية، واستولى على كمّيات كبيرة من الأسلحة، وتوسّعت هجماته لتشمل -إلى جانب خصومه المذهبيين (الحوثيين)- القوّات الموالية للحكومة اليمنية. وتضاعفت أعداد عناصره، إذ وصلت إلى نحو 4000 عنصر بحلول عام 2015م، وفقًا لتقديرات وزارة الخارجية الأمريكية[3].

علاوة على ذلك، أسهم صعود الحوثيين في الدفع نحو ظهور تنظيمات أكثر تطرفًا وعنفًا، ففي نوفمبر 2014م، وبعد فترة وجيزة من سيطرة الحوثيين على صنعاء، أعلن عديد من أعضاء تنظيم «القاعدة» انشقاقهم وإنشاءهم لفرع لما يسمى بـ«تنظيم الدولة الإسلامية» في اليمن. وفي 20 مارس 2015م دشن هذا التنظيم أنشطته العنيفة بشن أربع هجمات انتحارية متزامنة ضد المساجد التي يرتادها الحوثيون في صنعاء. ولاحقًا وسّع التنظيم هجماته لتشمل عناصر

---

(1) Amal Mudallali: op. cit.

(2) International Crisis Group: Yemen's al - Qaeda: Expanding the Base, Report No. 174, February 2017 ,2. http://cutt.us/iliUA

(3) Ibid.

الأمن والقوّات التابعة للحكومة اليمنية الشرعية وقوّات التحالف العربي في المناطق الجنوبية، ولا سيّما في مدينة عدن[1].

وتكمن الخطورة في احتمالية أن يؤدي استمرار إيران في دعم الميليشيات الحوثية، وما يترتب على ذلك من إطالة لأمد الصراع، في تفاقم حالة الفوضى والفراغ الأمني في اليمن، على نحو يوفر حيزًا سياسيًّا واجتماعيًّا أوسع للتنظيمات المتطرفة، ويتيح لها فرصًا أكبر لتعزيز قدراتها، وتوسيع أنشطتها لتتجاوز الساحة اليمنية، وتمتد إلى دول الجوار، مما يلحق ضررًا بالغًا بالأمن الإقليمي.

(1) Ibid.

الفصل السادس

الآفاق المستقبلية للدور الإيراني في اليمن

الفصل السادس

الآفاق المستقبلية للدور الإيراني في اليمن

انطلاقًا من أبعاد الدور الإيراني في اليمن التي سبق تناولها، وفي ضوء التفاعلات والتطوّرات السياسية الراهنة على الساحتين اليمنية والإقليمية، وما يرتبط بهذه التفاعلات والتطوّرات من مواقف دولية، يمكن تصوّر الآفاق المستقبلية للدور الإيراني في اليمن من خلال ثلاثة سيناريوهات مستقبلية رئيسية، وهي:

أولًا: تنامي الدور الإيراني في اليمن

- يُعَدّ هذا السيناريو الأخطر على استقرار اليمن، وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين. وهو يتمثل في احتمالية توسّع مجال النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية، وذلك في حالة مواصلة إيران دعمها السياسي والإعلامي والمالي والعسكري للحوثيين، وتصعيدها لهذا الدعم، وخصوصًا الدعم المالي الذي من شأنه أن يحافظ على قدرة الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، على الاستمرار في تمويل مجهودهم الحربي، والدعم العسكري من خلال إمدادهم بمزيد من الأسلحة المتطوّرة، على النحو الذي من شأنه أن يعزز قدراتهم العسكرية في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية المدعومة من التحالف العربي، بما يمكنهم من الحفاظ على مناطق سيطرتهم وربما توسيعها. وهو ما سيفضي إلى ترسيخ إيران لنفوذها وتأثيرها في المناطق اليمنية الشمالية، ولا سيّما عبر تحويلها لعَلاقتها مع الحوثيين وحليفهم المخلوع إلى نوع من التحالف الرسمي مع الدولة اليمنية باعتبار أن الحوثيين وحليفهم يمثلون سلطة أمر واقع في صنعاء.

- يرتبط هذا السيناريو أيضًا بإمكانية نجاح إيران في استئناف أنشطتها وتوسيع نفوذها في المناطق اليمنية الجنوبية، سواء من خلال استعادة عَلاقتها

مع بعض أجنحة الحراك الجنوبي التي كانت تتعامل معها وتقدّم لها الدعم في السابق قبل استيلاء الحوثيين على السطة في «صنعاء»، وتحديدًا الجناح التابع لرئيس الشطر الجنوبي سابقًا، علي سالم البيض، أو من خلال تمكّنها من استقطاب بعض الفصائل أو القيادات الجنوبية الأخرى، مستغلّة الانقسامات والتجاذبات التي يعاني منها الجنوب، في ظل احتمالية عودة الصراعات القديمة بين أجنحة النخبة السياسية التي حكمت الشطر الجنوبي قبل الوحدة إلى الواجهة مرة أخرى (والتي من أبرزها ما وقع في يناير 1986م)، فضلًا عن إمكانية حدوث صراعات بين قوى سياسية وقَبَلية أخرى متباينة الأهداف والتوجهات، على النحو الذي من شأنه أن يسهم في توسيع مجال النفوذ الإيراني في المناطق الجنوبية.

- من المؤشرات الداعمة لهذا السيناريو، امتلاك إيران لورقة قوّة مُهِمّة تتمثل في تحالفها مع ميليشيات الحوثي-صالح، باعتبارها قوّة عسكرية تتسم بالاحترافية وذات وزن مؤثر على الأرض، فضلًا عن امتلاك إيران لرؤية واضحة بخصوص دورها في اليمن، وممارستها لهذا الدور عبر حسابات دقيقة للتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية، مع اعتمادها على استراتيجية براغماتية تتيح لها إجراء ما يلزم من تعديلات في سياساتها للتعامل مع هذه التغيرات، إضافة إلى قدرتها على توظيف أدوات قوّتها، سواء الناعمة أو الصلبة، على نحو يتيح لها الحفاظ على تحالفاتها ذات الطبيعة المذهبية والآيديولوجية في اليمن، أو بناء تحالفات جديدة استنادًا إلى الاعتبارات البراغماتية، من خلال استغلال الاتقسامات والتجاذبات السياسية، واستقطاب بعض الفصائل أو الحصول على ولاءات بعض القيادات والعناصر خارج نطاق القطاع المذهبي الزيدي، عبر الدعم المالي والعسكري.

- تعتمد إمكانية تحقق هذا السيناريو على ثلاثة عوامل رئيسية، **أولها:** استمرار التحالف بين جماعة «أنصار الله» الحوثية والرئيس المخلوع علي عبد

الله صالح، ونجاح الطرفين في تطوير وتعزيز الشراكة بينهما عبر تجاوز خلافاتهما المتعلقة بالأساس بالتنافس على السلطة والنفوذ في المناطق اليمنية الشمالية. **وثانيها:** تراجع أو توقف جهود التحالف العربي في اليمن، وحدوث خلافات وتصدعات كبيرة في معسكر القوى الموالية للحكومة الشرعية، على نحو يجعل تحالف الحوثي-صالح في وضع أفضل في مواجهة القوى اليمنية الأخرى، إذ يعوّل الحوثيون وحليفهم الرئيس المخلوع -ومن ورائهم إيران بسياسة النفَس الطويل- على انفراط عقد التحالف المناوئ لهم مع مرور الوقت. ولذلك يسعَون إلى إطالة أمد الأزمة سواء من خلال الاستماتة في المواجهات العسكرية، أو من خلال المراوغات السياسية، أملًا في توقف جهود التحالف العربي في اليمن، على نحو يرجح كفتهم في المواجهات العسكرية، ويظهرهم بمظهر المنتصرين أو الصامدين في وجه التحالف العربي، أو على الأقل يتيح لهم الحصول على مكاسب سياسية تفوق حجمهم من خلال أي تسوية مستقبلية للصراع. **وثالثها:** تساهل القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، أو تراخيها في التعامل مع أنشطة الإيران الرامية إلى توسيع نفوذها وهيمنتها في المنطقة.

ثانيًا: ثبات الدور الإيراني في اليمن

- يتمثل هذا السيناريو في بقاء الدور الإيراني في اليمن على وضعه الحالي دون تغيير على المدى القصير أو المتوسط، من خلال استمرار ارتباط إيران بتحالف الحوثي–صالح، مع الإبقاء على دعمها السياسي والمالي العسكري لهذا التحالف عند مستوياته الحالية دون تراجع أو تصعيد.

- تعتمد إمكانية حدوث هذا السيناريو بالأساس على احتمالية وصول الصراع في اليمن إلى مرحلة من الجمود، وذلك مع الإخفاق في وضع حدّ للصراع من خلال التسوية السياسية، وعدم تمكّن أيّ من طرفَيه من حسم الصراع عسكريًّا لصالحه، أو عجز أي منهما عن تحقيق اختراقات استراتيجية أو نجاحات عسكرية كبيرة على الأرض، على نحو يغيّر توازن القوى بشكل جذريّ لصالحه.

- ترتبط فرص حدوث هذا السيناريو بعاملين رئيسيين، **أولهما**: بقاء الجهود الدولية، وخصوصًا جهود الولايات المتحدة الأمريكية، في التصدي لتمدّد النفوذ الإيراني في المنطقة عند نفس مستوياتها الحالية دون تصعيد. **وثانيهما**: مدى نجاح إيران في ترسيخ نفوذها أو تحقيق أهدافها في الحالات أو الدول الأخرى، ولا سيّما في العراق وسوريا ولبنان والبحرين. إذ إنّ تصاعد أنشطتها واستمرار نجاحها في توسيع نفوذها في هذه الدول من شأنه أن يحفزها على تصعيد أنشطتها وتدخلاتها في اليمن أملًا في تكرار النجاحات، وطمعًا في إحراز مزيد من النفوذ والهيمنة.

ثالثًا: تراجع الدور الإيراني في اليمن

- يُعَدّ هذا السيناريو الأكثر جدوى لاستقرار اليمن، ولأمن واستقرار الجوار الإقليمي. كما يُعَدّ السيناريو الأكثر ترجيحًا، في ظل المعوقات والتحديات التي تواجه الدور الإيراني في اليمن وتحدّ من فعاليته ومن إمكانية توسّعه أو نجاحه في تحقيق كامل أهدافه. ويتمثل هذا السيناريو في انحسار أنشطة إيران التدخلية وتراجع نفوذها على الساحة اليمنية، نتيجة لعدم تمكّنها من تصعيد دعمها لحلفائها في اليمن أو الحفاظ على مستوياته الحالية، تحت وطأة أوضاعها الاقتصادية المعقدة، وثقل أعباء دعمها لحلفائها في الدول الأخرى الأكثر أهميّة بالنسبة إليها، وخصوصًا في العراق وسوريا ولبنان، وفي ظل احتمالية تزايد الضغوط الإقليمية والدولية عليها، ولا سيّما مع تبنّي الإدارة الأمريكية الجديدة نهجًا أكثر تشددًا تجاه سلوكياتها وأنشطتها التدخلية في المنطقة، فضلًا عن احتمالية تغير التحالفات والتوازنات على الساحة اليمنية بشكل جذريّ لغير صالحها.

- يعزز من إمكانية تحقق هذا السيناريو احتمالية تصدّع تحالف الحوثي-صالح الذي تعتمد عليه إيران بشكل أساسيّ لتوسيع نفوذها في اليمن، وذلك في ظل تصاعد الخلافات داخل هذا التحالف على تصدّر المشهد السياسي والاستحواذ على القدر الأكبر من السلطة والنفوذ في اليمن، إذ برزت هذه الخلافات عقب قيام

الحوثيين بإجراء تغييرات وتعيينات في الأوساط التنفيذية والعسكرية والأمنية، بهدف إزاحة القيادات الموالية للرئيس المخلوع، وإحلال قيادات أخرى تابعة للحوثيين، مما أدى إلى تململ القيادات العسكرية الموالية للرئيس المخلوع ورفضها الاستجابة لأوامر الحوثيين بالتوجه إلى بعض جبهات القتال، ولا سيّما في مأرب وبعض المحافظات اليمنية الأخرى، فضلًا عن حدوث خلافات حادّة حول الموقف من مفاوضات التسوية السلمية للأزمة، وحول بعض القرارات السياسية، كتطبيق قانون الطوارئ وفقًا لرغبة الحوثيين. وقد تفاقمت حدّة الخلافات بين الطرفين بسبب تصاعد تدخلات الميليشيات الحوثية في عمل الهيئات التنفيذية والإدارية في صنعاء، على نحو جعل لتلك الميليشيات اليد الطولى في إدارة هذه الهيئات على حساب أنصار الرئيس المخلوع. وقد بدأت مظاهر هذه الخلافات والانقسامات بالظهور على الواجهة مع ورود بعض الأنباء عن توترات مسلحة بين عناصر من الميليشيات الحوثية وبعض أنصار الرئيس المخلوع في صنعاء، وتزايد حالات اعتداء الميليشيات الحوثية التي طالت قيادات ووزراء ينتمون إلى حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه الرئيس المخلوع، واقتحام مقرات الوزارات وطرد بعض وزراء حزب «المؤتمر الشعبي» منها، وإلغاء القرارات الإدارية الصادرة عنهم. وهي الخلافات التي تبدو طبيعية أو متوقعة، نظرًا لأن التحالف بين الحوثيين والرئيس المخلوع لا يعدو كونه تحالفًا مصلحيًّا مرحليًّا فرضه تغير موازين القوى في أعقاب اندلاع الثورة اليمنية في عام 2011م، وهو التغير الذي جعل من أعداء الأمس حلفاء اليوم، إذ خاض الطرفان في السابق ست جولات من المواجهات المسلحة في الفترة من عام 2004 وحتى عام 2010م، أي إنّ العداء وانعدام الثقة يحكمان العَلاقة بينهما، الأمر الذي يعزز من احتمالية انهيار هذا التحالف.

- تعتمد فرص تحقق هذا السيناريو على إمكانية نجاح القوّات الموالية للحكومة الشرعية المدعومة من التحالف العربي في تصعيد المواجهات العسكرية وتحقيق

نجاحات استراتيجية كبيرة على الأرض، وتضييق الخناق على الحوثيين في العاصمة صنعاء، مع تكثيف الضغط العسكري على معقلهم الرئيسي في صعدة، مما قد يؤدي إلى حدوث احتمالين. **الأول**: دفع الحوثيين والرئيس المخلوع إلى إعلان قبولهم غير المشروط بالتسوية السياسية للأزمة وفقًا للمرجعيات المتمثلة في القرار الأممي 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، أو القبول بالتسوية مقابل ضمانات للبقاء في المشهد السياسي وعدم تعرضهم لعمليات انتقامية، وذلك كخطوة استباقية لتجنّب الانهيار الشامل لقدراتهم العسكرية على نحو قد يقصيهم تمامًا عن العملية السياسية، أو يحجم بشكل كبير تمثيلهم في أي نظام سياسيّ مستقبليّ. و**الثاني**: حدوث انهيارات كبيرة في صفوف ميليشيات الحوثيين والرئيس المخلوع، أو انفراط عقد التحالف بينهما، وسقوط كثير من المواقع بشكل متتابع في يد القوّات الموالية للحكومة الشرعية وقوّات التحالف العربي، وصولًا إلى السيطرة على صنعاء، وحسم الصراع لصالح القوى الموالية للشرعية، وتمكّن الحكومة الشرعية من فرض سلطتها على كامل الأراضي اليمنية بدعم من قوّات التحالف العربي، وبالتالي تحجيم النفوذ الإيراني في اليمن بشكل كبير.

- أيضًا تعتمد فرص تحقق هذا السيناريو على إمكانية توافق ممثلي الحكومة اليمنية الشرعية والحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع على إجراء جولة مفاوضات أكثر جدية لتسوية الأزمة سلميًّا، يتم من خلالها التوافق حول آليات تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2216، ومخرجات الحوار الوطني وبنود المبادرة الخليجية، مع تحديد جدول زمنيّ لهذا التطبيق، وتوفير ضمانات دولية وإقليمية لتنفيذ المخرجات التي قد تسفر عنها المفاوضات، وصولًا إلى تشكيل حكومة كفاءات إلى حين إجراء الانتخابات، فضلًا عن وضع الأسس الأولية لصياغة نظام سياسيّ فعال ومتوازن يستوعب كل القوى اليمنية، وينظم العَلاقة بين الدولة والجماعات السياسية والاجتماعية والمذهبية والمناطقية في إطار المواطنة، على نحو تكون فيه الدولة اليمنية ممثلة لجميع المكونات دون تمييز أو غبن، وغير خاضعة لفصيل سياسيّ معيّن، مما يفضي في نهاية المطاف إلى تعزيز السلطة المركزية في اليمن،

ويغلق بالتالي المجال في وجه الاختراقات والتدخلات الخارجية السلبية، ولا سيّما التدخلات الإيرانية.

- أيضًا يعزز من احتمالية تحقق هذا السيناريو إمكانية إجراء نقاشات، ولو شبه رسمية، بين القوى الموالية للحكومة الشرعية وداعميها من جهة، والحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع من جهة أخرى، حول القضايا المتعلقة بالحساسيات الأمنية الإقليمية، مثل طبيعة عَلاقة الحوثيين بإيران، والعمل عبر هذه النقاشات على إقناع الحوثيين وحليفهم بأن مصلحتهم ومصلحة اليمن هي في الارتباط بعَلاقات إيجابية وثيقة وبنّاءة مع الجوار الإقليمي العربي الذي ينتمي إليه اليمن جغرافيًّا وتاريخيًّا وقوميًّا، والذي من غير الممكن تجاوزه، وليست في الارتباط أو التحالف مع طرف آخر كإيران، والتأكيد على أن غالبية القوى السياسية اليمنية والدول الخليجية لن تسمح مطلقًا بأن يصبح اليمن أو شماله ساحة للنفوذ الإيراني. وهي النقاشات التي من شأنها أن تسهم في التقليل من اندفاع الحوثيين نحو إيران.

- كذلك ترتبط فرص تحقق هذا السيناريو، بشكل وثيق، بمدى استعداد دول التحالف العربي بقيادة السعودية، بالتعاون مع بعض الدول العربية الأخرى والمجتمع الدولي، لتبني استراتيجية شاملة وطويلة المدى لمعالجة المثلث المسبب للأزمات اليمنية، والذي يشكل البيئة المواتية للتدخلات الخارجية السلبية في اليمن، والمتمثل في: **ضَعف الفعالية الاقتصادية**، الذي يتمظهر في انخفاض معدلات التنمية، وتردّي الأوضاع المعيشية، وتفاقم معدلات الفقر والبطالة. و**ضَعف الفعالية السياسية**، الذي يتمظهر في انغلاق النظام السياسي، وعدم تحقيقه للاستيعاب الشامل لمختلف القوى والجماعات، وافتقاره إلى القبول الشعبي واسع النطاق. و**ضَعف الاندماج الوطني**، الذي يتمظهر في تفاقم الانقسامات المجتمعية، وتعدّد الولاءات القبلية والطائفية، والافتقار إلى هُوِيّة وطنية جامعة، وضَعف سيطرة الدولة في كثير من المناطق اليمنية.

خاتمة

في إطار سعيها لتوسيع مجال نفوذها في المنطقة، صعّدت إيران من أنشطتها التدخلية في اليمن منذ عام 2011م، مستغلةً حالة الفراغ وعدم الاستقرار التي نجمت عن تعثر عملية الانتقال السياسي عقب إسقاط نظام علي عبد الله صالح. وقد انطلقت الأنشطة الإيرانية التدخلية في اليمن، كما في غيرها من دول الجوار الإقليمي الأخرى، من هواجس إيران الأمنية، ورغبتها في تدعيم أمنها القومي، عبر اتباع سياسات ذات طابع هجوميّ، وتعاطيها مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، وسعيها لتعزيز أمنها من خلال الخصم من أمن بعض الدول الأخرى في الجوار الإقليمي، وذلك استنادًا إلى استراتيجية عامة تعتمد بالأساس على تجاوز الأطر السياسية الرسمية وإقامة شراكات مع الفاعلين دون الدول، ولا سيّما من الجماعات القريبة من إيران مذهبيًّا أو المتفقة معها في التوجهات، وتقديم الدعم لهذه الجماعات، وصولًا إلى توظيفها لخدمة المصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة. وفي هذا السياق عملت إيران على تعزيز شراكتها مع الحوثيين وسعت إلى تحويلهم إلى قوّة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، ومِن ثَمّ استغلالهم لتحقيق أهدافها المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية واكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة، ومواجهة نفوذ المنافسين أو الخصوم المفترضين، وخصوصًا المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، وظفت إيران مزيجًا من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة، كأداة التشيع السياسي، والتي عملت إيران من خلالها على تعزيز نفوذها الآيديولوجي على الحركة الحوثية، والأداة الإعلامية التي وظفتها إيران لنشر دعاياتها السياسية بخصوص الصراع في اليمن على نطاق واسع من أجل التأثير على الرأي العام في المنطقة. فضلًا عن الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة والمتمثلة في الدعم العسكري للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة، أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، والتي أسهمت في تعزيز قدرة ميليشيات الحوثيين على مواصلة أنشطتها العسكرية، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع.

بيد أنّ مساعي إيران لتفعيل دورها وتحقيق كامل أهدافها في اليمن تصطدم بمعوقات وقيود عديدة تقلل من فعالية هذا الدور وتحدّ من إمكانية توسعه. ومن أهمّ هذه المعوقات والقيود: طبيعة الساحة اليمنية المعقدة التي تتسم بتقلب التوجهات والولاءات السياسية، مما يجعل التحالفات الإيرانية التي تعتمد عليها إيران لمدّ نفوذها في اليمن قابلة للتفكك، وافتقار الحركة الحوثية، التي تعتمد عليها إيران بشكل رئيسيّ لتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية، إلى التأييد الشعبي الكافي والإمكانات المادية والبشرية التي تمكنها من تعزيز سيطرتها على اليمن، أو المحافظة على مكتسباتها العسكرية والاستمرار في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها، ولا سيّما على المدى الطويل، ورفض كثير من القوى والنخب السياسية اليمنية وقطاعات قبلية كبيرة للتدخلات الإيرانية، إضافةً إلى أنشطة الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحجيم الدور الإيراني في اليمن، وخصوصًا الأنشطة السعودية والأمريكية. فضلًا عن محدودية قدرات إيران مقارنةً بمساحة أدوارها الإقليمية.

ونتيجةً لتغيّب فكرة الاعتماد المتبادل في تحقيق الأمن عن العقلية الإيرانية، ونتيجةً لاعتماد دور إيران بشكل أساسيّ على الاعتبارات الطائفية والاستقطاب المذهبي لتحقيق أهدافه، كان من الطبيعي أن يحمل الدور الإيراني في اليمن

انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي. وذلك من خلال احتمالية تأثيره على توازن القوى في الإقليم، عبر تعزيز قدرة إيران وحلفائها على شن الحروب غير المتماثلة، وإضراره بمقومات الدولة اليمنية على نحو قد يخرجها بشكل كامل من معادلات توازن القوى في المنطقة، على نحو مخلّ بالتوازنات الإقليمية لصالح إيران، ومن خلال إمكانية إضراره باستقرار البنى المجتمعية والسياسية في دول الجوار الإقليمي، في ظل إمكانية انتقال آثار الصراع اليمني المتعلقة باختلال التوازنات السياسية الداخلية إلى بعض دول الجوار، على نحو قد يثير الاضطرابات المجتمعية والسياسية في هذه الدول، ومن خلال تهديده لأمن الممرات البحرية الدولية، فضلًا عن إسهامه في تنامي خطر التنظيمات المتطرفة، مع احتمالية تجاوز أنشطة هذه التنظيمات للساحة اليمنية، وامتدادها إلى دول الجوار، مما قد يلحق ضررًا كبيرًا بالأمن الإقليمي.

وفي المجمل، وبالنظر إلى القيود والمعوقات العديدة التي تحدّ من فعالية الدور الإيراني في اليمن، يصبح من المستبعد أن تتمكن إيران من التأثير طويل الأمد في السياسات اليمنية الداخلية، فأقصى ما يمكنها فعله هو إحداث تغيير مؤقت في موازين القوى الداخلية لصالح الحوثيين من خلال ما تقدمه لهم من دعم محدود الأفق، دون اكتسابها القدرة على تغيير قواعد اللعبة السياسية على الساحة اليمنية بشكل جذريّ، الأمر الذي يجعل من رغبة إيران في ترسيخ تموضعها واكتساب مزيد من النفوذ في اليمن أمرًا صعب المنال.

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

+966112166696
INFO@ARABIANGCIS.COM
www.arabiangcis.org
ARABIANGCIS

الدور الإيراني في اليمن

وانعكاساته على الأمن الإقليمي